

٢١٦/٠.٨

م

(فتوح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق) لميارة ،
محمد بن أحمد - ١٠٧٢ هـ . بخط محمد بن أحمد
عزوز الشريف ، ١٢١٤ هـ

٨٦ ق ٣٠ ص ٣٠ × ٢١ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٨٦ - ٨٦) خطها مغربي
مقروء .

٥٣١٢ م

١

الأعلام ٦ : ٢٣٨ الخزائن الصامية بالرباط : ١٩٢٠

١ - المخاصمات ، الحقبة الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح لامية الزقاق ه - شرح ميارة على
الزقاق

٢١٦/٠.٨

م

(رسالة في العقوبات) للعربي الفاسي ، محمد
العربي بن يوسف - ١٠٥٢ هـ . بخط
محمد بن أحمد عزوز الشريف ، ١٢١٤ هـ .

١٠ ص ٣٠ ٢١ × ٣٠ سم

٥٣١٢ م

٢

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٨٦ - ٨٦) ،
خطها مغربي مقروء .

الأعلام ٧ : ١٤٧

١ - الفقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف
ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

العقوبات

٢١٦/٠.٨

م

نبذة فيما يتعلق بأحكام الحيض والنفاس ،
ضمن مجموع بخط محمد بن أحمد عزوز
الشريف ، ١٢١٤ هـ .

٥ ص ٣٠ ٢١ × ٣٠ سم

٥٣١٢ م

٣

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٩١ - ٩٣)
خطها مغربي مقروء ، تليها فوائده

١ - الفقه الاسلامي وأصوله .

المباريات

أ - النسخ ب - تاريخ النسخ ج - رسالة
في أحكام الحيض .





بسم الله الى حمز الى جميع
حلي المذ على سبيلها ومولينا حمزة وواله وجهه وسلم تسليده

الحمد لله الذي لا ينفك الرحمة الاله والصلوة والسلام على سيدنا حمزة الصفي ثوب جنته النبوة
والرسالة صلى الله عليه وسلم والخطابة اهل المعصية والجلالة **وقوله** ويقول العبد الفقير
الضعيف المذنب الى الله عز وجل ما سواك عبيد الله تعالى حمزة بن احمد مزارعة غجر الله ذنوبه واوزار حرمته
انه ميتة وحققت على نصيبه الامام ابو الحسن علي بن قاسم الزرقاني الذي اطلع الفضا
وقال اشتهر الوفاء على شرحه عليه ليعمل الجاهل بها ويكشف معانيها ويوضح مشكلاتها
ويلجئ اليها من ذلك الى امر مؤلفنا سبحانه يقرأها مع جماعته من الاعحاب والعفهاء ولما خاضوا
في مسائلها واستدلوا بحلها وحلها وحلها وحلها وضع شرح عليها واعتقدت بها الحق
البحر عن ذلك وصحوة النور في تلك المسائل كما قالوا بغير غشور وعبدوا الى ذلك والى
يقولون ولا نكره انهم يقنعون بما يجدون واستغفروا الله سبحانه في استعلاجهم واجابته
في عاينهم ثم شرعت في هذا التفسير كما انما هو من سبيل التوفيق والتمسك به الله على
ما يشاء في ربي وبالاجابة عليه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **وقوله** في شرحه
في التفسير شهر الى قاف الله به ومنه **وقوله** في هذا الترجمة بحكمه الذي رجه الله
في عرف به شيخه شيخه الامام العالم العلامة ذو النوايل العديدة الشهيرة المتغيرة
ابو العباس احمد بن محمد المصنوع او اشرحه لنقل المؤلف التي سماها المصنف المتفرد
في احوال المذاهب فيقال هو ابو الحسن علي بن قاسم بن محمد التميمي الشهير بالزرقاني
اهل جاس ونجيب في النساء وفتوحها اسم فيلست من قبائل اليمن كان رحمه الله عارفا بالعبقة
تفندا لعقده الشيخ الامام ابو الهودبة خليل بن اسحاق كثير الاعتناء به والتفكير عليه
البحث عن كشف مشكلاته مثل كتاب في توفيق التوفيق والاحول والحد يث والتفكير والتفوق
بما كان ينال من خلاصة الصفات حسن وحال مختص مفضل على ما يلزمه زوار التفسير كثير التفسير للعلم
خز عن البقية العلامة او خزن ما نه ابو عبد الله الفوري وغيره من تبيينه في التفسير
الى الاندرلس في شرحه عن التفسير العلامة الفوري ابو عبد الله المصنوع وغيره وتولى اخي عمه
الحكاية لجامع الاندرلس وتوفي عن سن عالية في شوال سنة ثمان مائة وثمانين وثمانين وثمانين
بجدة بسبب الشهرة بالانفاق ما نه حزنه بغير تبيينه في التفسير وهو موثوق به في الزوايا ليس
بمنه لصناعة مع كماله والره خا ما ولا يهش له في جعل على ان يسكب زفام من انفسه على من يتراب
من ذكره في تفسيره به شرح ينصرف به فيجعل بعد شرح الزوايا في شتته في ذلك جيفي به وله شهرة انتهي
كلاد الشيخ المصنوع رحمه الله قبل ودية الشافعي بمسند توفيق الامام الشهير عبد الرحمن الشيباني
رحمه الله والى سنة وقاتلها مع اشار الطائفة الاربع اللاديب ابوا عبد الله محمد بن عبد الله
في نقله وبلات بر فنجة وتكملة شيخه العلامة احمد بن الفاي رحمه الله بقوله في سيرة
عبد الله قافنا في غيب عن الحق الا انه لم يجل في اشار لوجاهة السبيل في الغير والبناء والالاف
في الكاحر عشر وقسع طاية بحسب الجمل ولوجاهة الشافعي في ليد والغير والبناء في الكاحر
عشر وقسع طاية بالحساب المذكور وانهم ما تنفذ نقله عن ذلك الذي ارجد والره كلان لا يلبس
في جعل الى اخ كلامه في مثل هذا يسمع من العامة كثيرا وكنت اعتقد انه من مؤلفات من اخي جميع

الزوايا ارجل الاندرلس

قوله لم يجل الى ان يعلم حيث نقل
وله بالسيف او غيره حيث لم يعلم

ع يبيد نفسه او منقوره والخامس من الغيوب وهي على ضربين غيوب سلطانية وقد تغلب عليها
 ولات الجور والاملاك المقصوبة على اربابها ام الرعية فيها وامانها من قتلها على اهلها بار على به
 والامتناع عن تضييع الامور امر بده قبل التخلي اليه وان لم يعلم به فهو موقوف على نقل اربابه والقرن
 الثاني من الغيوب ما تغلب عليه من الايدي الغوية وتضر جواذيه تعرف الاكالك بالقيس والعلية جهنم موقوف
 على نقل اربابه فلا ينزع من ايدى صاحبه الا باحد اربعة امور اما باعتراف الغاصب واقراره واما بعلم ولا
 المتكلم ومعنى فيه فيجوز له ان يحكم عليه بعلومه واما ببينة فتشهد على الغاصب بخصه او تشهد
 للمغلوب منه بملكه واما بتقاضي الاغيار التي يشق عنها التوافق ولا يتصلج بهذا الشكوك
 السادس من غيوب جهنم الاوقاف وهي ضربان وهي عامة وخاصة فاما العامة فيسار (تصحيح) وان لم
 يكن فيها ضابط يجر بها على سبيلها وجميعها على شوك وافقها اذا عرفت فاما الخاصة فبان
 ثلثه في جهنم موقوف على نقل اربابه عنه عند التنازع فيها ولو فوجها على خصوص معينين
 فيعمل عند التشايع فيها على ما يشاء به الحق عند الحكام والسابع تنقية ما وقف على
 اهلها من الغضاك لتضعهم من الغداة ويجزى من الحق المغلوب عليه لتعززه وقوة يدا او لغو فده
 وعلمه حكيم ويكون بملكه المظالم اقوى يدا وانما امرنا فينقل الحكم على ما توجه اليه بالتنازع ما لم
 يده وبالترار الخروج مما يده منته والشارع المظالم من الغناظ من الغلبة من الصالح
 العامة كالعامة فيمنع ضعف من يده والتخلي في كبريا عن منعه والحيف به هو المفضل
 على حده يدا خرم بحق الله تعالى في جميعه ويدهر جعله على موجه من واجبه والتاسع
 مراتع العبادات الظاهرة كالجمعة والاعياد والنج والجهاد من تقديس فيها واخلاال بشر وكهها
 وان حقن الدم على اولي التستوي ومنه احوال التواني والعاشي النظم بين المتشاكسين
 والحكم بين المتشاكسين فلا ينجى من النظم بينهم من وجوب الحق ومقتضا ولا يسوغ ان يحكم بينهم بما
 لا ينجى به الحكم والقضاة كمال الماوراني وبين نقل المظالم ونظم الغضاة جوف من عشرة اوجه
 ثم ذكرها في كتابها فيما يشق واقفا ولاية الحسبة وهي التي عبر عنها النكاح بالسوق فقال
 الماوراني ايضا الباب العشر من اركان الحسبة وهي امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اذا ظهر بعله خال الله تعالى ونظم منكم امة يعاون الى النجس ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
 وهذا امر محمدي مسلم في الجرف والمعتسب جرحه في الشك في الولاية وجرحه على غيره داخل
 في جرح الشكافية وايضا بان عليه ان يبحث على المنكرات القاهرة ليهل الى انكاره ويجعله متركه
 من المعروف القاهرة ليامر بدخامته وليس من المتكورة بحث ولا جرح وايضا فهو منصوب
 للاستتداح اليه فيما يجب انكاره وليس من المتكورة بالاستتداح وايضا بان له ان يقنع
 على الانكار اعوانا وايضا بان له ان يحرر من المنكرات الظاهرات ولا يتجاوزها الى الخدوع وليس
 للمنكورة ان يجر على منكر ثم قال من شره والاحسبة ان يجر من صراعة لا جازي وحرمة وحسنة
 في الجرم وعالم بالمنكرات القاهرة واختلف اصحاب الشافعي على يجوز ان يجعل الناس على
 اربه واجتهادها فيما اختلف فيه الفقهاء وعلى هذا يجب ان يكون المعتسب عالما من اهل
 الاجتهاد في احكام الربير وليس له جعلهم على اربه وعليه فيجوز ان يكون المعتسب من غير
 اهل الاجتهاد اذا كان عارفا بالمنكرات المتعق عليها واعلم ان الحسبة واسطة بين
 اصحاب القضاة واصحاب المظالم وتوافق الحسبة القضاة في وجهين الوجه الاول جواز



الاستتداح اليه وسماعه دعوى المعتسب عليه في حقوق الاغيار وليس في الكلة في عموم
 وانما يتفق بثلاثة انواع احدها تكون فيما يتعلق بالحسب وكيفية في كمال او وزن والثاني في ما يتعلق
 بغير او ترليس في بيع او قس والثالث فيما يتعلق بمقتضى من مستحق مع المكنة الوجه
 الثاني ان له التنازل عن الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وانما هو
 خاص بالحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها اذا عرفت باعتراف او اقرار وليس له سماع عموم
 الدعاوى الخارجية من ظهور المنكرات والدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمعاملات
 ولا يجوز له النقل فيما يخله القضاة والتنازل لا الحكم فيها يتوقف على سماع البينة واحكام
 اليه من يجوز للمعتسب ذلك وانما ذلك للقضاة والحكام انتهى ما تقدم اليه الحاجة من ذلك
 باختصار وهذا حال ذلك فيدر اجمعه من اختلافه في ذلك الناس في حق الحسبة بالخصوص والبقا
 وفقت على جملة منها قال المعتسب في الشرح من حق الله له بحقه وقد شهدت به في حق
 كتمان على ما راعى في كتاب المعتسب في الاخير من الشك في سلالته عن جليل في انما يراعي
 الحسبة وما يتعلق بها وهي محسنة على ان تكون هذا لك ليك القضاة والفقهاء في حق الحسبة
 جواز الالام يتنازع ويقل حتى صار يتوهم ان لا يعين الا لغيره من الباء في ناله وانا اليه رجوعون
 كما تكون يول على ذلك ان ادم هذا ولم يجد له غير ذلك فيك حبيب ولم يجرح بمولود فيقال
 يعرف من الدية الك ويتفق ان يكون من ولي النظم في الحسبة في جهنم في الدية في حق ما مع الحق في الدية
 على اللهفة معلوم العدد في النافذة وحلم ويحق وجه عار في جزايات الامور وسياسة
 الجمهور لا يتستجر جمع ولا تافهة في الله لومة لا يجر مع مهابة تمتع من الالام عليه وترهب
 الجاني اليه في كبري عن علم من الله عنه انما فاعل الحق على رجل فقال قتلته يا جبر المومنين
 فقال له المومني قتلك قال في حق من قال الحق اوجب عليك العذر ارجع بك من وشره ان لا يتقدم في شيء
 الا بعد ان يرضى عنه ويتفق فيه ولا ينبغي على احد الا بدع ان يحق ما هو في كمال الله تعالى وما كذا
 في كبري حتى يتبعته شولا ومكس من عمن رضي الله عنه نهى الرجل ان يكونوا مع النساء جروا
 رجلا على مع النساء جروا بالبررة فقال له الرجل والله ليركبت اهدنت بعد خلقتك وليس كنت
 اسات جماعا علقته فقال له عمر ما شهدت عزيمته قال ما شهدت لك عزيمته قال في اليه الدرة قال اقتصر
 بينه قال لا اقتصر بالسوق قال لا اعد في حق فاعل لقيه في الغد فتعجب وجه عمن رضي الله
 عنه فقال الرجل يا جبر المومنين كذا من ما كان في فراسع فيك قال لا اجل قال في كبري في كبري
 عيون عنك وحقى ان ابن عابدين وارجا فيك امر في الفريق فقال له ان كنت في حق ما حقيق
 بك ان تكلمها بين الناس وان تكن في ما قصوا في حق والنكاح في الحسبة ينكر حسب الموضع والشخص
 والحال وترك مواضع الرقيب واجيب والشيء على الله عليه وسلم فيقول في ما يريه الى ما لا يريه
 وافضل الله على ولا تحسبوا وقال تعجب من بيننا ان تصيبوا فوما يجزى له فتصيحوا على ما يعلق في حق
 ويبين ان يفتح الناس من الحكمة اذا اصررت بالناس وكانوا حال صيق وشدة ويدا من وقت الشدة
 لاخراج الاضحية الى السوق يبدع فيه ولا يبدع في الدور لما يبيع في السوق من تقوية النجوس ومن
 وسراحتهم كعالم في وقت الرضا وحرث غلا السعي جهل يجر على اقراره للناس في كل
 بالكونية معتسب في يجر مودنا يودس الامم غيوب العيين من اجل الكشف على حق الناس
 من صفات المعتسب ان يستعمل اليه من غير ضعف والشدة من غير ضعف حتى لا ترجس
 الشرة فيفضه عجلة ولا يومر على من منكر سكوتة في كبري في ادب الجلاء اول مرة بالتوبيخ والرجوع

الاستتداح

ويحصل بينهم بالتدريج والتفاهم ولو لا هذا لما كنا نؤذي مهملين وقد قال الاقويوه اللوحى وهو
شاعر جاهل لا يصلح للناس فوضي لاسرارته ليعلم ولا سرارة اخا جهلهم سدا ووافان كصايغة اخرى
بارحيت بالنشر في العقل لا الامام يقي وبامور شرعية وقد يجوز العقل لا البرد القبرس هذا
فلم يكن العقل موجبا لهذا وانما وجب العقل ان يمنع كل واحد من الغفلة فحسبه عن التفلح
والنفاذ وبما حقه بعفتي العقل في التناصف والتواصل فينبغي بعفته للعقل غير للخلق حارة
النشر ينشر الامر الى وليه في العرس قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم فان تنازعوا في شئ فمن هنالك الى الله والى الرسول والى اولى الامر منكم
فان تنازعوا في شئ فمن هنالك الى الله والى الرسول والى اولى الامر منكم فلو كان سليليكم بعد ولا ت
مبليغ البزير ويبلغ العاج يجوز ما سمعوا منه واصبحوا به كل ما وافق الحق من
احسنوا فليكن ذلكم وانما سادوا بليغ وعلمهم **فصل** في اخذ اثبت وجوب الامامة في
غير هذا على الطريقة كما جهل وحلب العلم فاجاد فاعلم من اهلها سلفهم في حقها على الطريقة
وان لم يكن بها احد خرج من الناس في زمان اخر هذا اهل الاختيار حتى يختاروا الامامة اما على التنازع
اهل الامامة حتى يتصب احد منهم للامامة وليس على سعة اهلها من غيرهم من الامامة بل على الامامة
خرج ولا مانع واحد فحين هذا في الفريضة من الامامة في فرض الامامة وجب ان يقتضي على من هو
بالنشر والاعتبار فيه جلا اهل الاختيار في الشرع والمعتبرة فيهم ثلاثة احوال اهل الامامة
لشرعهم والشاكلة العلم التي يتوصل به الى من منتهى الامامة على الشرع والمعتبرة والثالث
الراي والحكمة المتوخى الى اختيار من هو الامامة اهلها ولتدعي المصالح وقوع وليس من كان به بلا
الامام على غيره من اهل الامامة منية يتقدم بها عليه وانما صار من يتقدم به الامام متواليا
لغرض الامامة على الاشرع لسبق علمه لموته ولا من يصلح للخلافة في الاغلب موجود في بلورة
فصل في اهل الامامة قبل الشرع والمعتبرة فيهم سبعة احوال اهل الامامة على شرعهم
الجامعة الشاكلة العلم المتوخى الى الاجتهاد في النوازل والامام في الثالث سلاسة
الحواس من السمع والبصر واللمس ليتضح معها مباشرة ما يورث معها وانما اربع سلاسة
الاعضاء من فطر يمنع من استيعابها في سرعة التصور والخاصة من الرأى والعطف
الى سلاسة الرعية وتزوير المصالح في السلاسة الشجاعة والتجربة الموحية الى حماية البيعة وجه
العدو والشايع النسب وهو ان يكون من فريضة روع النعم فيه وانما الامام لا يجعل عليه في كل
اعتبار بغير ارجح من شئ يجوز له في جميع النام لا ان يترك اخرج يوم السقيفة على الاخصار
في بعض عر الخلافة لانه يكون اسعر من علة عليه بفول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبر من فريضة
ولا فله اعلى التبر بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا فلان امير ومنع امير فاستبطلوا ايته
وتفقه في الفقه ورضوا بقوله نحن الامراء واتقوا الزوراء وقال النبي صلى الله عليه وسلم فمما فريضة ولا
تتخذ موهبا وليس مع هذا التمسك شبهة كمناع فيه ولا قول الخلفاء له انهم في كلام الامام ورضي
في هذه الجمل ويحى بالعدالة في الشرع الاول في التبعث لاعداء الحق فيخرج العبد والمرد في
والعبي والكلم في غير العاقول واخترنا من عد العبد التمسك بالعباسي ولا شك ان الموصود بالعباسي قبل عقولها
لانه لم يكن فيهم بلا خلاف وانما في عبيد العباسي بغير نقيب لم يخرج عزله ولا الخروج عليه عن بعض اهل البيعة
لانه لم يكن توارث العرش وانتشار المعبسة بدعوات مضطربة مما كانت عليه مع بغد في بل فانه

خرج معنى الوج

اي الامام

قوله بغير اسم

النصوص

النصوص والامام يثا الامامة اذا وقعت انتقد بالعباسي ابتداء ثبوت ولا تغفل لما ينشأ عن رفضها
من المعاملة وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم الامامة العباسية ووصف ملوكها بملوك مشهور
ولم يامر بالقيام عليهم ولا بالزوج عنهم بل امر ان توحى اليهم حقهم ويسئل الانسان حقهم الله
تعالى انهم السنوسية في شرح قوله في التفسير ولا يكون بكاره العباسي منتزلا وزاد الشيخ السنوسية
في الشرع ان يكون منتزعا عن انفراد حكمه قال ابن فيل يفرح سقوف امامة عثمان رضي الله عنه
حيث عرفت **باب** الامامة ان لا يسلع عدو فريضة بل كان امره لا يفرشها وعزها وانما لها نشر
عليه رعا واولا بشر بعقد السلام ونرى الفتنة انتهي في عرفت في الشرع في كونه كونه كونه كونه
يفرض بها على جميع العباد في اقامة الحدود والرب عن بيعة الامام وانتشار كونه فريضة هو مذهب
اهل السنة وخالف في ذلك احوارهم وبعض المعتزلة **فصل** في الامام في غلب بعضه فقال لو استوى
فرشي وبلي في شرع الامامة تخرج الفكي لانه اقرب بعدد القلب والجوارح حتى اجابنا بجمع
الصحابة والامام يثبت انهم في شرح القصير وكلام الامام في حقهم فلا الامام في حقهم
والامامة تنعقد من جهتين احدهما اختيار اهل العلم والعفة والثانية بعهد الامام من قبل جلا
انفادها باختيار اهل العفة والحل في هذا يختلف العلماء في عدم تنعقد به الامامة منهم
على مذهبهم شتى فقلت في اربعة لان تعقد الامام بجمعهم اهل العفة والحل من كل بلد يكون
الرضى به عام والتمسك لاما منه اجماعا وهذا مذهب من يروج بيعة اهل العفة على الخلافة
باختيار من حضره ولم يتفق بها فروع غلب عنها في ذلك يوجب في الشرع ولم يتفق بيعة فروع
غالب **فصل** في اربعة اخرى افرقا تنعقد به الامامة منهم خمسة يجتمعون على عفة
او بعفدها اخرج برضى الاربعة اسند الامام من اهل الامام اربعة اهل العفة انتقدت بنفسها اجتمعوا
عليها من تدعي الناس بيعة وهم غير الخطاب وابوا عيسى بن الجراح واسيس بن خفي وبشر بن
سعد وسليم مولى له حزيمة والشاكلة انهم بر الخطاب رضي الله عنه جعل الشرع في ستة لتعقد
لا حرم برضى الخمسة وهذه اقوال اكثر الفقهاء والمعتزلة من اهل البيعة في قال واخرون علماء
اهل الكوفة تنعقد في ثلاثة يتولد ما اخرج برضى الاشقيس ليجوزوا حاكمه وشاهه من علمهم
عقد الشكاح بولي وشاهه من **فصل** في اربعة اخرى تنعقد بها اهل الامام في اربعة اهل العفة
رضي الله عنهم امه في يدك ابل يدك فيقول الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع اربعة
بلا يختلف عليه انسان ولا نفا حلق وحلق الواحدة في انهم في قال ابن اربعة في شرح الرسالة
وفيل لا يبر من اثنين وفيل لا يبر من اربعة وفيل لا يبر من بيعة جميع العلماء وحظوظهم عن البيعة والعباسية
عروا حرم وشركا في انهم في العفة في الشكاح انتهي في قال الامام في **فصل** في اخذ اجمع
اهل العفة والحل لا اختيار تصفوا احوال اهل الامامة الموصود فيهم شرعها بعد موالي البيعة منهم
اكثرهم فضلا وكما هم شرعها من سرع الناس الى كساعته ولا يتوبون عن بيعة ولا في غيرهم
ببر الجماعة من اهل الامامة الاختيار عرضها عليه بان اجاب اليها بديعه عليها وانعقدت
بيعتهم الامامة ولزم كاتبة الامامة الدخول في بيعة والانتفاء لكساعته وان احتج من الامامة ولم يجبه
اليها لم يجبه عليه لانها عقد مرعات واختيار ولا يبر عليه اكرام ولا اجبار وعدل عنه الى من مساواة
من يستحقها يسوي عيسى في شرعها الامامة فمع اليها اشبه ههنا ولم يكن في زيادة
النسح كمال البلوغ شرعا بل يوجب اصغرهما سنا جاز ولو كان احدهما اعلم والاخر اشد رجوعا

فيسئلونه وينظرونه جان ففهم جوابه المصطفى والا فلا وفزع القبطه لى الى البقره فقال
الملك لونه وانظر جيشا مائة واروا بجمعهم الى الامير وجمع اليه من شاذل وقال الشيخ
العلم انما هذا الظالم ابو العباس سيده امير زروق فظننا انه يدب تليسته ما نفعه واما
كفاية الامراء فقال عمر رضي الله عنه ليس بين عقلة يا سويج بين عقلة لعنة لا تلقد
بعد اليوم بعليك بغيري الله والسمع والكفاية للاصم وان كان عبد احب شيئا من غير
ان تشفق باصبر واراضيك باصبر وان اخذ مالك باصم وان راحك عن دينك فقل طاعة
ربك خير من كفاية مخلوق فليل ولا تخج ربح من كفاية الله وهذه وصية جامعة لهما
تفهمه الاحاديث العتقامة وقد اوحى الله الى بعض الانبياء ان الله لا اله الا الله
العلوي فلوب العلوي يمد ففرا حاضره جعنته عليه رحمة ومن عطلة جعنته عليه
نعمة بلا تشعلوا انفسهم بفسهم وادعوا اعطهم عليهم وقال سفيان رضي
الله عنه من دعا الظالم بالبداء فقد اهدى ان يحضر الله بما رضى وقال عليه الصلوة
والسلام يسبحوا الامراء وخفي من ظلمهم وجورهم وجسفع قالوا انما تطلع بل رسول الله
قال يا ما خلوا قال للعلماء انما الشقة عنوار الديمان بلذا تركوا الصلوة يعني جاهدوا ابنك
وامرأه بقد كبروا واكادوا ولا كفاية لكاهن انتهم وفي جميع البخاري عن علي بن ابي رزق رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت بنو اسرائيل تنسوسهم الانبياء كلها
فلما نبى عليه نبى وانه لانيه بعق وشيكون خلفه جعنتون قال فما تدرنا فقال
او جوا ببيعة الاول بل لا والصلوة حتى قال الله سليلهم عما استرعاهم وفيه ايضا عن
عمر الله قال لنال النبي صلى الله عليه وسلم اني سئرون بعمر اثرة امور تشكرونها
فقال فما تدرنا بل رسول الله اعلم اليهم جعنته وسئلوا الله جعنته وفيه ايضا عن ابي عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كره من امير شيئا فليصبر فانه من خي جع السلفان
شبراعات فينة جاهلية وفيه ايضا عن عبيدة بن العاص قال دعانا النبي صلى الله عليه
وسلم فليقلنا فقال فيما اخذ علينا ان لا يعلنا على السمع والطاعة به من شكننا ومكرهنا
وعسرتنا ويسرنا واثرة علينا وانما نلتزم الامر اهله الا ان رجا كبر او جوا حاضره كرم من الله فيبه
برهان وفيه ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اطاعني جعد
اطاع الله ومن عصىني جعد عصى الله ومن اطاع امير جعد اطاعني ومن عصى امير جعد عصى الله
وفيه ايضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السمع والطاعة على المرء المسلم
فيما احب وكره ما لم يمتدح به معصية فادخلوا من معصية بلا سمع ولا طاعة وفي جميع مسلم عن ابي
عمران خليفة ارضه واسمع راضه ولو كان عبدا مخزوا لا اطاع وفيه عن يحيى بن حبيب
قال سمعت جبريل في العاشرة من النبي صلى الله عليه وسلم ينهايكم عن الوداع وهو
يقول ولو استعمل علي بن عبد الله يقول في كتاب الله فلا سمعوا له واطيعوا وفيه عن عبيدة بن
الوليد بن عبد الله عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال بل يلقا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة
به العسر واليسر والفشقة والمكره وعلى اثرة علينا وعلى ان نلتزم الامر اهله وعلى ان نقول
بالحق اير ملكنا الاطاع به الله لوصة الامير وفيه عن عبد الرحمن بن عبيد بن الجعد قال دخلت

نفسه علی قول
الشیخ زریه
مؤید است

[illegible]

في
بداية فصل العبد غيبة
الملك الأول

عن فضل البخاري

[illegible]

انفکھنیا راہا پاس
علی سقاہم

وسلم يقول انما يكون سنة واحدة في كل اربع سنين وهو جميع ما ذكره في التفسير بما في
منه من وجه اخر من جهة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اتى من جميع من رجل
واحد من هذه الاشياء عصى الله وحقه ما عصى في قوله في الحديث الاول سنة واحدة وهذا
اي ما ذكره في قوله في الحديث الثاني فقال في هذا التفسير سمع الله له بعينه وقد حال بنا
الكلام في هذه المسئلة بسبب مسئلة الحاجة الى الخلاص على التمسك المذكورة في بيت التكميل في آخر الكلام
منه الى الخلاص على الامانة العقلية وتقليدنا في ذلك لقرابة الخلاص على هذه التمسك في كتاب العقيدة
بصفة من اراة النفاذ في هذه المسئلة والتمسك عليها في غير الاستتمالة على جملة صالحة من احكامها
وقد كانت قبل هذا الوقت جسيمة حين فاعاها من على مناهي من لو كانت حين تسمى في هذه المسئلة
وضعت شريفة على الدين عنده جعلت كرامة في اعلام الامانة العقلية من خلاص الناس وتحويل
العقائد من الغفلة والاهل على الظلم والحديث وقد كانت لثمة في هذا العمل نفع الله الجميع بعينه
وكرمه في التمسك في قوله واعلموا اني قد فاضل منكم في هذا فاضل منكم في قوله
ضمير اعظمه التمسك المذكورة في البيت قبله وامرنا بهذا البيت لنقل ابن عروة ونقد في ابن
سهل قال في هذا التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي
امانة الامام من هو كرامة وقد في ج التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي
امانة الامام من هو كرامة وقد في ج التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي

والله اعلم

والله اعلم بما عليها بشر عسى في قوله واعلموا اني قد فاضل منكم في هذا فاضل منكم في قوله
ضمير اعظمه التمسك المذكورة في البيت قبله وامرنا بهذا البيت لنقل ابن عروة ونقد في ابن
سهل قال في هذا التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي
امانة الامام من هو كرامة وقد في ج التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي
امانة الامام من هو كرامة وقد في ج التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي
امانة الامام من هو كرامة وقد في ج التمسك في قوله من اعلا التمسك في قوله واجعلها في قوله لا سيما اذا اجتمعت اليها
القلوب فالتمسك بمرجة امامة الشيعة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلد نافع بها وهاذا
منع امامة في الجماعة بهذا او بالانكحة امامة الجماعة لا على هذا وسعت بعض شيوخنا على
ذلك في القافية مكنة لعدم فهم المعنى عليه به مع تكرار ذلك في الاحاطة في جوده النبي

والله اعلم

و بهیچ نفر از اینها دسترسی
نکرده ام و در هیچ کتابی

و
چهار ای مختلف و غنچه
علی القلی القسوی

لا يقتصر بل جازم بقوله في مذبذبة من أنواع البهيمية وما يؤخذ منه عدم لزومها وهذه الخلاف بعينه هو
 الخلاف الذي به توجب بعض التهمة الشريك الخا مسر ان تطوى الدعوى مع انما تشبه العادة والعرف
 بغيرها والرمالون باعتبار هذه التهمة ثلاثة أنواع نوع ينظر به العادة ونوع تصرفه العادة ونوع
 متوسل لا تقتضي العادة بهوقه ولا بغيره النوع الاول ما تشبه العادة بغيره كدعوى الطاهر الاجنبى ملك دار
 يبر رجل وهو يبرك ويبيع ونوع من حصول الزمان من غير ما يقع منه من القلب من توفيق رغبة
 اورعته وهو مع ذلك لا يدارضه يبيع وابية عدان له يبيع حقد وليس يبيع شركة ثم فاع يدعي انما له
 ويريد ان يقيم البينة على دعواه جهده الا تسع دعواه اصلا فضلا عن بينة للكرهيب العرف اياه ومن ذلك
 لو ان رجل البينة على ما لا يلقى به مانع يخذ به العشر بل يشترى الكبر منه سدا والعرف بان استيفه
 انه ليس بولده مثل ان يكون مستوفى والرجل فاني سدا لم يبر حاله بالسنة قال مالك ولا يلحق به او يكرهه
 الشرع بل يشترى مشهور النسب ومن ذلك دعوى القصب والتسديد على رجل طاهر لا ينسب اليه
 ذلك ولا يلحق به بما تسع ذلك الدعوى وتسمى ذلك النوع الثالث ما تصرفه العادة مثل
 ابريك مسلة معينة يبر رجل او يبرك غريب وحيد يغير عمر رجل صالح تنسب للعقل انه دعوى اليه متاعا
 اربعة على مساجم انه اودع احوا فطمت وكما فعلت على صانع متسبب للعقل انه دعوى اليه متاعا ليشتم له
 وكما يدعي على بعض اهل الاسواق المتنصير للبيع والشراء انه يدعي متاعا واشترى وكما يدعي على من ماله
 انه دين بين رجلين او على ان يفتا فانه يبيع في الشكوب وما تشبه هذه جهده الرمالون مسهورة
 ويعتق من اقامة البينة على ما يقتضيه ويستوفى الدعوى عليه ولا يجتمع في الاستحالة الى اوقات خلقة
 النوع الثالث وهو ما لا تقتضي العادة تصرفه ولا بغيره مثل ان يدعي الرجل ديناً بخرقه رجل او يبرك
 معلومة جهده الدعوى ايضا تسع ولو عجز ان يقيم البينة على ما يقتضيه واصلا الاستحالة المحرمين
 عليه فليس له ذلك الا بالثبات الخلقة بينهما وسبيل ذلك انتمهي كلام التسمية وقوله
 واما الاستحالة المحرم عليه فليس له ذلك الا بالثبات الخلقة بينهما هذا على القول بتركه والعمل على
 خلافه وان البهيمية المتوجه على كل احرام غير ثبوت خلقة فتتوجه اليه في هذه النوع الثالث
 كما نلنا والمبشر وكما صحت الدعوى اشار الناطح بقوله بان تحت الدعوى الى ارفال وكان محققا ومعتبر شرعا
 وعلما به صلا وقد اعترف ارجع مع نفى عادة مكه به بقوله محققا هو اشارة الى الشرع الرابع الفنفذ في الكلام
 صاحب التبعرة وقوله معتبر شرعا هو اشارة الى الشرع الثاني التسمية وهو كون الدعوى معافي جهده
 المترعى عليه لزمه لان لو اذهره في لزمه غير معتبر شرعا ويرحل به ايضا الكفر الاول من الشرع
 الثالث وهو كون الدعوى معافي يتعلق بها حق لا ان لا يتعلق بها حق غير معتبر شرعا والله اعلم
 وقوله وعلما به صلا هو اشارة الى الشرع الاول المتبصرة والاشكال وقوله وقد اعترض ان صح هو اشارة
 الى الكفر الثالث من الشرع الثالث وقوله مع نفى عادة مكه به هو اشارة الى الشرع الخامس وقد نفعه
 عن الشيخ المنجور ان قوله يتعلق بها غرض جميع يجرى عن قوله معتبر شرعا لكونه اشعل منه فتبقي
 الشرع اربعة وكذا الفهم اول المسئلة عن الكفر به والى هذه الشرع اشار الناطح واخر الصانع بقوله
 ان اعتبر شرعا والله كعشر مسجلة دعوى معينة وجهلا عمره ولا لخب عاده وحققا وعرض
 صحبه تعلقا وقوله وابطلا اذا اختلف شرع فعنده ان الدعوى تبطل اذا اختلف شرع من شرعها وهذه
 شلل الشرع انه يلزم من عدمه الغرم سواء كان شرعا كنه الوعظا واذا بطلت الدعوى باختلاف شرع
 من شرعها لم يبرم المدعي عليه باجواب لقوله بان تحت الدعوى جازم مجيبا مفهومه اذا لم تقع في يوم
 بجواب والسد اعلم في التسمية فان ابر سهل يجب على الغاف اذا عجز عنه الفصل ان يبرك الرجل

فقد
القول في وجه البق
على وجه البق
فقد

عن عرواه ويليهم ههنا عن طر كان دعوى لا يجوز فيها على المدعى عليه حق اعطاه بذلك ولم يستل المدعى عليه شيء وامرهم على ان يرجع عنه قال رحمه الله ودا بعد الاشارة على المدعى وقيل الاول كراه وتقود وطلا
الافاضة واجعة الى امر القاضي المدعى عليه بالاجواب والشارع يثبت في الخلاف التي بامر القاضي المدعى عليه بالاجواب
لأنه لا بد من طلب المصلحة في الخلاف ولا يحتاج الى محله الك وحي دعواه للفاضة وتظهر مقصوده كقول
به خلت الجواب من خصمه والشارع بذلك لقول ابن عرفة واذا ادعى المدعى دعواه ففقهني المزمع امر القاضي خصمه
بحواجه ان يستخف للمدعى جوابه وانما لا يكون المدعى بهذا خبره بالدرجة انه وانما لا يستخف او سمع من يقع حقا
لخصمه ولا يصدق امره بالاجواب على طلب المدعى لذلك كقولهم ودلالة حال التسليم عليه العاقل وان لم يكن من
المدعى الكثر من الدعوى فان لئال للفاضة في غير هذا المدعى فليس له دعوى به هذا وجهان احدهما ليس للفاضة
طلب المدعى عليه جواب لعدم تضرع المدعى بذلك وحي ان اظهر من التفتحة كانه لا يكون على الجواب القضاة
ولمطاع على دفعه فمطاع في عيسى بر ايمان ففاه البقرة وهما من عاصر الشريعة اراد الاصول ان يعلموا مثلا ففاه
من العلم فافاه فقال لا بد من هذا كذا وكذا ففاه عيسى لاني اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك
ان تستعني حيوانه وقال المدعى ان ذلك بمذالك فوجع عيسى بن ايمان ففاه لانه انما اراد ان يعلموا مكانا
من العلم وعرفه بالقدسه ولا اذنا ففاه لا كما في ففاه لان الطال شهوره بذلك وهو كما هو عاقل
الاعفاء انشروا بالامتناع قال في الفاضل من استعانة في الاستعانة واستعانة انشروا والبراج
به هذه خلت المدعى الجواب من المدعى عليه فلا يامر القاضي المدعى عليه بالاجواب على هذه القول حتى يكتبه
المدعى ويعني قوله بالخطا فوجع قال في الفاضل من وجع كوعه وجمعه ووجع كوعه على خطا انشروا
فيغث وفوق يشبهه من ادعى . والافضل عن موجب جارا بخلافه اذ ادعى المدعى دعواه في الفاضل
وفي ذلك من ابراهيم وجب له ذلك فقال ابن حارث يجب على الفاضل ان يقول للطالب من ابراهيم وجب له ذلك
ما ابراهيم جارا فان لم يرجع او لم يصدق او ضمن او تعة او شبهه لم يجزه بذلك من ذلك بل يسأله
الفاضة عن وجه ذلك ومن ابراهيم وجب له ذلك ففاه لا كما في عشو اذ قد يكون الحق اذ يدعيه هو عليه من وجه لا
يجب به هو اذ ليس له انشروا ينقل العواقب وهو صريح فلان الفاضة هو الذي يسأل الطالب من ابراهيم
وجب له ما ادعى وفي السوا من انشروا ان المدعى عليه هو الذي يسأل عن ذلك ونقله بعد الشيوخ
خيل فقال ولا يسأله الطالب عن السبب في ذلك وللمدعى عليه السوا عن السبب وزاد وفي نسبه انه
بالايعين وجمع بعضه من الفاضل يسأله الطالب جان غفل عن ذلك يسأله المدعى عليه والمدعى
اعلم فافاه الفاضل بقوله بيعت وتو يكتفي مما ادعى الى فوا من حارث جان فان من بيع او سلع
لم يكتفي بذلك من ذلك ابراهيم بيان شروحه حجة البيع او السلف ففاه وان ذكره الحق من عدل ولا
في شروحه حجة الشكاح ولا في انشروا هو انهم وفسر على ذلك ومن ضمن حجاج الفاضل ان الشكاح
من كبر لانه انما قل على طر الك من الاستعانة في كبره ففاه او لا جان لم يذكره المدعى سالا
الفاضة عنه وعلى ذلك نية الفاضل في قوله ولا يسأل الطالب والعامر بالسوا الى قوله يسأل هو الفاضل
لانه الفاضل بغيره اولا الا ايضا الفاضل وقد تقدم هذا عن ابن حارث وانه يجب على الفاضة ان يقول
للطالب من ابراهيم وجب لك ما ادعى واما يسأله الفاضة اذ ادعى في كبره والفاضة التفتحة في فصل بيان
الاعين العينية وشروطها وفيها مخرج يبين في كبر السبب ففاه ثم قال رحمه الله
فان لم يفرار التفتحة في كبره وان ينتفع بالاشهاد في كبره ففاه لان في التفتحة واما
ولم يفرار التفتحة في كبره واستعانة الفاضة في كبره المدعى ووجهه حتى لم يسأل
عن كبره في كبره ولا احتفال امر المدعى عليه بالاجواب وهو امر ثلاثة اشياء اما اقرار او انكار او

عن أبي عبد الله عليه السلام قال
من دعا الله في حاجة له

المقدم

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الجزيرة من بلادنا

منه

فقد
لا يلزم الخليل بذلك
لا يلزم الخليل بذلك

من فلاح بطور القوي

١٦ مشوحي السبعين
٢٠ العزير والنفيم

بسم الله الرحمن الرحيم في فضل الصلاة والسلام على خير الانبياء محمد وآله الطيبين الطاهرين

والفقير

— 46 —

[illegible]

فصل
عن ابي اسحاق
ابن اسحاق

يفعل الخير

فصل
در بیان فضیلت و کمالات
و در بیان احوال و عیال
و در بیان احوال و عیال

فوق
فوق
فوق

[illegible]

[illegible]

وَقَدْ
الْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ
الْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ

الحمد لله رب العالمين

اللؤلؤ

الأول فعل ما الشاة فمثل بقر يجر عنده تغزل شاة العدة والرجوع إلى اللبيف القواني ثم لا ينضم من
استيلاءه وشروحه وعظم العلم منه لا اختلاف الفرائض والأحوال كما تقدم وبذلك من حاجة ضرورة العلم
الشهادة والأطاع كثير من خوفهم وشهادة العدل التي الأصل أنها يحصل منها للمسلمين غاية الشرف والمصلحة
الكل وقد جرت عادة القديس من شدة طاعة الجماعة بجامعها الحسن عدي بن عمران وبه يسمي الفقهاء وجماعة
حاجب العشرة اعتبار الشهادة كما علم الحافظ البغية أبو العباس جدير بن محمد المعز والقيس أبو عبد الله محمد بن محمد
بن عبد الحميد والقيس الحافظ أبو سفيان أبو عبد الرحمن بن عبد الرحمن العلالي والقيس الاستاذ الحق أبو محمد عيسى
الواحد بن عيسى وغيرهم ردة السور حوانه علي بن بذكر هذا القسم الثالث من شهادة اللبيف فقال المستشرق
له وأما هو في أصله المتأخر من عيسى بن بذكر وجود العدل في كل وقت وفي كل موضع وكل زمانة والتمسك به
على أنه عشر لأصله المستحق بل يكتفي من الحاضر بزيادة العدل في كل وقت ولا يستلزم له ما لا يفي به فإنه وأما
عمل الناس به أصلاً فمما سأل عن غيره مما لا يفي به في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة والتمسك به
المشهور له بزيادة بل في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
فيهم غيره فيكتب مع الاستشهاد به في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
أبلغ حيازة معي في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
ويقع السماع به في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
الحافظ وهو الشهادة بثبوت الرسم اعطاء وحجته غيره ويتروك موضع اسم الحافظ أي في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
بذلك فيكتب الحافظ في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
في موضع السماع في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
وكثيراً ما يذهب الحافظ في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
في رسم اللبيف والتسليم أن الأصل له في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
بأنه يلقى ولا يكتب عليه ولا يجر به فإذا كتب عليه كذا في كتابه يجر به ولا يكتب عليه في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
كتب له في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
بجانب الزمان والمكان وقد جرت في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
منته أشبهت وسمعت أن عمل من أكثر أن اللبيف يسمع منهم عدلان وأنه لا بعض تركيبة جدير من
اللبيف وقد أثبت في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
عن الشاة والشاة الذي في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
كما تقدم في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
رجوعه إلى مستشرق ما ذكره العلماء في التواتر والافتقار عن أشع عشر أصحاح واجتهاد من الفضلاء
أنهم وقد تفرغ عن شيخنا في كل وقت وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
كون مستشرق التواتر في كل وقت وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة
في كل وقت وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة وفي كل موضع وفي كل زمانة

فصل في
الاعتناء على ثنية عشر
للاصل في الاموال
وشهادة الميراث

فد
لا تظلموا أنفسكم
الذين في القلوب

اشيخاوة التمسك
بالحق والعدل

فقد
شهادة السيد
بشهادة السيد

فصل
استعمار المكيه

[illegible]

ففي
التفصيل يقع على
الوجه

[illegible]

الإحصائية

١٣
الاعمال والنقد

تصانيف المؤلف
عدد الورقة

قد رفتند و بیل
آوردند به

قصص

فقد
لا يبين على المستحق
من القصاص
ويبين المستحق علم الحق
ويبين الورثة على العلم

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْبُخَارِ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْبُخَارِ

[illegible]

وغيره به اشارت اولاد

فصل
المشهور بالذكية
المنوفية

فِي
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

الاصول والجواب

الخلاف بين الاستحقاق في الرجوع وغيره وهي عندهم في غير ما ذهب اليه وهو صلب الاستحقاق
بينهم الرقي وترجيح اليقين وحلف بغير الوثقة لا يستحق البعس عن سائرهم بل لا يجوز لهم بل لا يجوز
التسليم ورجوع المعابر مرة بعد اجراء سبيله يسأله ما له من جبره هو في جوابه الا ان يكون النازل عنه الخلف
فيما يسره وتبره واحصا ان يمين الاستحقاق هي كاليمين مع الشاهد بالتمسك الى المستحقين من توفيق
الحلف عليها واحلف منها بالتمسك لغير احكام الخلاف والله اعلم بهذا كله على ما في احدى الشقين من التمسك
ولو لم يكن المستحق الاخرين وارحيته بغير الحلف للفرقة وكما وعليها في يستحق البيت الاعلى المستحق
الاول وقد استنبهت من قول ابن عرفة وهي عندهم ان يمين القضاء ان يمين الاستحقاق غير بغير الحلف
كغير غاب والا فالارادة **وقيل يعف بيمين السوءة معجلة** فولد فينبى بعد الحلف تعذر بغير
اليمين قبله الاشارة الى انه من تمام قوله وعليه صراخ الفخ وتقدم هذا القول في نقل ابن سلوم وصاحب
التوجيه فولد معجلة نكبت لعرضه عزوف او معجلة معجلة وهو غير بل قوله في البيت السابق
وارحيته في شد واما قوله كغير غاب والا فالارادة فمعناه انه كما ان يمين القضاء على ذات الحلف
ويمين الاستحقاق على العجوة في شدة كذا في التمسك يمين دعوى القضاء ويمين الاستحقاق
انما توجهت على غايته في غيبة بغيره الى حين فلهذا ويقضى على المطلوب بغير الحلف الساعية
ولا يؤخر ويحلف له الا في الحلف مع المطلوب بمحلفه ويكتب له الحلف بغير الحلف باليكون بيوم على ما
المعقوله حلف اقرار ورثته على شدة الشك ولا يلف القضاء وان كبر واما مع موته كذا قال الامام الحقايق
في شرح قول الشيخ في كل واحد من الشهادات وان قال البراءة موقت الحلف ان يمين في الغيبة والبعثرة
يرجع الموكل على جبره وكيفية ويقضى له فان حلف الموكل حلف واستمر الحلف والاعطاف المطلوب
وارتجاع ما اخر منه **ق** صورة دعوى بغير القضاء من عدم حلف عليه بيمين بيمين
منه بيمين الوكيل اليه في دعوى قضى خالفه الغير في اواريه ابراء منه وسلم له يمين **ببعض الوكيل بنفسه**
الحق منه والمعقود عليه لم يحلف صاحبه انه لم يقضه او لم يبرأه ابراء منه وسلم له يمين **ببعض الوكيل بنفسه**
له غير مثلاً في حلف عليه بيمين الوكيل في غير بيمينه بيمينه ابراء منه لم يبرأه واحتجاج بيمين الاستحقاق
ببعض الوكيل في حلف الغير ويقال للمعقود من يمين حلف ابراءه ان يمينه في هذه القول صراخ الفخ في قوله
مشبه ما ارجاه اليه من غاب في الحلف ابراءه ان يمينه في هذه القول صراخ الفخ في قوله
ويمين الاستحقاق ولا يفتى في حلفه واحدة من هذه اربعة اقوال في حلف ابراءه من دعوى القضاء
ان في الغيبة الغيبة لا يقضى بالوكيل الا بعد بيمين موكله في المعقودين معاً ويؤخر المطلوب حتى يفتى
الموكل في حلف بل لا خلاف على ما في ابن رشد واما في الغيبة البعثة فينبى يقضى بالوكيل في المعقودين
حلفا لمصلحة الاستحقاق على مستحق دعوى القضاء والبراءة وهو قول اصنف والجهة ذهب ابن ابي زينة
قال ابن رشد في كتاب الاقضية والبراءة يقضى له في المعقودين حتى يكتب الى موكله ويحلف حلفا لمصلحة
دعوى القضاء على مستحق دعوى الاستحقاق وينبى يقضى بالوكيل بعد حلفه على العلم في المعقودين

فقد
تمجد يصي الفناء
ويجبر الاستغناء ودمو
الـ

۱۶۱۰

في هذه ثلاثة أقوال القول الرابع ينفى الوكيل في مسئلة دعوى الفقد والابراء من مسئلة الاستحقاق قال
ابن رشد واليه ذهب بقول المتقدمين وهو الاصل الذي يرضى الى ابراهيم الفاسي من الاستحقاق من تمام
الغشامة لا يقع الخلل ولا يوجب صاحب الغير انما اقتضى من جهة شيئا انما يجب بدعوى الغير ان لا يفتى
ببطلان ادعاءه الى الوكيل والاستحقاق صاحب ادعاءه الفينة على دعواك انتمهي وحاصل القول الرابع
التفصيل في تعيين الاستحقاق لابد منه ولا يقع للوكيل الا بغيره ويمضي دعوى الفقد بطلب للوكيل برونه
ولم يصرح عليه تحليف صاحب الادعاء في حق **قال** الخطاب وهذه الفقرة ذكرتها في هذه المسئلة بقتضى ان ليس
على القاضي ان يستخلف الوكيل على فقره فوفه الغاية انه ما يفتى منه شيئا وانه يكتب له بطلان دعوى
سواء خرج او وكدل قال ابن رشد وهذه ايضا هي ما كتب البقوع والوصلات وهو خلاف ما كتب الاذنية
انه لا يكتب له حتى يستحق في الوجوه يخرج او وكدل انه ملاقتضى ولا احوال ولا اقل قال وعلى الرواية الاولى
جرت العمل انه يقول للقاضي لا تحلف وتعلم لا يدعي انه قضى شيئا وتبين يستحقه اذا وكدل ولا يستحقه
اذا خرج **قال** ابن رشد وهذا اول الاقوال واعلم ان **قال** في هذا الشرح وقد عزت بك
التأخير رحمه الله على فهم نسخة من هذه النسخ ما نصه الحقيقي من وتل على فقره من غايب بطلان دعوى
يعين الفقد وجنبه يشترط ويكفي او لا لا حتم على دعوى دعوى بطلان الفقد خلاف طرأ على بطلان دعوى
المطعون فلو كان فريته عينه كيو ميس يفتى له حتى يفتى ولا يفتى ففتى عليه بر بطلان دعوى
يعتقد له ويحكم كمن وقع على طلب غيره بطلان ما خرج بطلب الوكيل بينة انه لم يفتى بطلان دعوى
مطعون وتبين يعرف بينه وبينه **قال** في موضع العلم فلا يفتى له بالعبء الا بغيره وانك يعين فقط انما
تتبع بدعوى الغير الفقد يقال له ادع الغير للوكيل والاستحقاق صاحبك وتبين يفتى الوكيل على العلم
ويفتى له وهذا كله في البينة **قال** في البينة فلا يفتى له في المسئلة التي في دعوى بينة انتمهي ما
وغيره بطلان رحمه الله الا انما هو في المنقل ان يعين الاستحقاق لابد منه فلو ادعى او يعين الفقد
ثلاثة اقوال وخلاف الخطاب المتقدم صريح في وجوب الخلاف في المسئلة فعلا في دعوى دعوى الفقد ويعين
الاستحقاق وانك يعرفوا رتبة او رتبة توازن الغصب في المعيار جائد قال ابن رشد **قال** بوازير له غايب
بطلان المشتري وله وكيل على طلب حقوقه فالتفت الوكيل بطلان غصب بينة بطلان دعوى له او حتى يعث
في دعوى يعين الفقد ويوفد الغصب **قال** اجاب **قال** اخذت قول ابراهيم الفاسي في الغصب الثلاث الغايب
او احتجبت الى غير الاستحقاق على الغايب وتقرر بغيره على بطلان دعوى وتوقف البينة على الغايب
او ورثته ازل او يوفد المستحق حتى يفتى الغايب او ورثته وهو مسئلة الشغل والاضطرار في
والدرج في هذه المسئلة انه يعنى الغايب لا غير الا في ايقافه وجوه من الفقر ومضى بيمينه بان دفع
يكتف او ورثته بغير موته مضى وانك حلف المطلوب ورجع عليه واجاب **قال** في دعوى بينة بطلان
بطلب للمملوك لا بد من تعيين الغايب وبغير شهادة الشهود انما تفتى البينة في المملوك تنصير
او يسهل محجبه يفتى له بطلان التولية على الغايب انتمهي بان يختص بدعوى بدعوى السؤال كمن يفتى

[illegible]

فَقَدْ
الْحَقِيقَةُ وَضَرْبُهَا لِأَهْلِ

مذبح

فوق
اجل من الارض الى السموات

كما يظهر من كلام ابن عربي في شرح البيهقي في الخبر والله اعلم وقد تقرر من كلام
 القضاة ان العقل في الوجه الاول من حوى العقل في وجه الثاني من حوى المرعى عليه ووجه ما قد
 قيل في بيان ما عرفت صاحب الحق في ذلك من التفصيل ان شاء الله في قوله طرفة عين على
 صفات العقل اربعة ويصنع خبره والقار يستعد على حذف مضاف كما تقدم والشرع وهو ان
 يكون لشيء وجوب وهو يغلب خبر العقل وما هو موصوفه مستعدا وفي حقه صلته بتعليم
 يعقل تقريره ما قد تقرر في وجهه من العقل كراهه خبره هو العقل ما عرفت جزوه بل لا بد
 لانه من حيث الاستعداد يكون التركيب الخبيث العقلية القادرة الوفاء وكما يحصل في العقل في
 الخراج العقلية وقوله هل هذه الخ هي استند في قوله في التبيين ان كانت الرغوى في حقه الخ والقوى
 المصروف اليه كل الخراج اليه من توفيق جميع الخ لاجل او ما ينوب الحصة المتنازع فيها فكيف
 كما نرى عليه بقوله ان فسلفها ونزاع فاعل بفعل يحذف يقسم جرن وحقة يتعلم بنزاع
 وبداوة خرفية ونسبها عطف على الخ والفهم الحقة واستند في قوله في ذلك الى احتساب
 القول الاول بالبيان جميع الخراج وكذا ان قد عرفت عن التبيين في قوله عن الفهم وهو هو قوله
 في الحق والحق يكون ويوقف القراء فيل يجمع او يفتقر ما يجب للحق والاولى في ذلك
 الحق وهل شاهد كذا في العقل نعم ولا جمع شاهد من العرف في حق جلال
 بطبيع خواسر فساد وحلق مع العدل مطلوب ويبقى كمال الجلال
 لا يشهد للمعنى شاهد واحد وان يجمع معه وكرار له شاهد اخر في وجه وجوب العقل
 به قولان استند القاضى للفعل بوجهه بهالة بقوله نعم والفعل الذي بقوله ولا فاعل ابن عربي اسن
 سهل اختص في العقل بشهادة واحد علة في اصطلاح من ساج وجوب العقل به وخاله علة
 الله برحمن واوب ابن سليمان والاس كمال عن ابن بديلة لا يجب العقل الا بشهادتين فان سليمان
 هو قول ابن الفاسم وفيه وشايق ابن العطار لا يجب العقل بشهادة واحد ولا كنه يضعف المطلوب
 الجرح في العقل بشهادة او يبعد او يشبه ذلك في القول في خبره والابن يعنون عنه ان افاد
 المعنى شاهد اخر له عقل على المرعى عليه ما شهد به الشهود الذين ثبت بعضهم ان
 محل الحاجة منه على نفل شارج الحق وما نفل عن وشايق ابن العطار موافق لما تقدم عن صاحب
 القضاة وكذا في قولنا لا يشهد بالتفصيل بغير ان تستند الرغوى لشاهد واحد فيكون العقل على
 هذا الوجه وهو المنع من الشجوية جفك او تستند لشاهد غير عقل الوجه الاخر من وجه حاجه
 عنه ثم نفل في شرح الحق عن مسابك زرب انه يوقف في ما يغلب عليه من عرض وغيره بنظر
 عدل والاصول لا تعقل الا بشهادة من غير خبره وحيا كونهما في ابر الحاجب فان افاد شاهد فكلوب بالحق
 اوجب الى الجبلولة في المشهود به التوفيق لما عرفت من مراتب الشهادة شرع فيما يترتب
 عليه من قبل قضاها وكلامه صريح في الصعلة مفروضة واستحقاق المعينات واعتز في
 غير السلام طرأ في المصنف من الجبلولة بالشهادة والعجب هو الحال وهو ان لا تكون بشهادة من لا يعلق
 او بشهادة واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يجمع معه بل ذكر ان له شهادته الخ الت

في
 في وجه الشهادة
 العقلية او لا يرد
 شاهد من ر
 المشهور

ووقع

ووقع في العقل المشهود من غير الخبر والله اعلم وقد تقرر من كلام
 القضاة ان العقل في الوجه الاول من حوى العقل في وجه الثاني من حوى المرعى عليه ووجه ما قد
 قيل في بيان ما عرفت صاحب الحق في ذلك من التفصيل ان شاء الله في قوله طرفة عين على
 صفات العقل اربعة ويصنع خبره والقار يستعد على حذف مضاف كما تقدم والشرع وهو ان
 يكون لشيء وجوب وهو يغلب خبر العقل وما هو موصوفه مستعدا وفي حقه صلته بتعليم
 يعقل تقريره ما قد تقرر في وجهه من العقل كراهه خبره هو العقل ما عرفت جزوه بل لا بد
 لانه من حيث الاستعداد يكون التركيب الخبيث العقلية القادرة الوفاء وكما يحصل في العقل في
 الخراج العقلية وقوله هل هذه الخ هي استند في قوله في التبيين ان كانت الرغوى في حقه الخ والقوى
 المصروف اليه كل الخراج اليه من توفيق جميع الخ لاجل او ما ينوب الحصة المتنازع فيها فكيف
 كما نرى عليه بقوله ان فسلفها ونزاع فاعل بفعل يحذف يقسم جرن وحقة يتعلم بنزاع
 وبداوة خرفية ونسبها عطف على الخ والفهم الحقة واستند في قوله في ذلك الى احتساب
 القول الاول بالبيان جميع الخراج وكذا ان قد عرفت عن التبيين في قوله عن الفهم وهو هو قوله
 في الحق والحق يكون ويوقف القراء فيل يجمع او يفتقر ما يجب للحق والاولى في ذلك
 الحق وهل شاهد كذا في العقل نعم ولا جمع شاهد من العرف في حق جلال
 بطبيع خواسر فساد وحلق مع العدل مطلوب ويبقى كمال الجلال
 لا يشهد للمعنى شاهد واحد وان يجمع معه وكرار له شاهد اخر في وجه وجوب العقل
 به قولان استند القاضى للفعل بوجهه بهالة بقوله نعم والفعل الذي بقوله ولا فاعل ابن عربي اسن
 سهل اختص في العقل بشهادة واحد علة في اصطلاح من ساج وجوب العقل به وخاله علة
 الله برحمن واوب ابن سليمان والاس كمال عن ابن بديلة لا يجب العقل الا بشهادتين فان سليمان
 هو قول ابن الفاسم وفيه وشايق ابن العطار لا يجب العقل بشهادة واحد ولا كنه يضعف المطلوب
 الجرح في العقل بشهادة او يبعد او يشبه ذلك في القول في خبره والابن يعنون عنه ان افاد
 المعنى شاهد اخر له عقل على المرعى عليه ما شهد به الشهود الذين ثبت بعضهم ان
 محل الحاجة منه على نفل شارج الحق وما نفل عن وشايق ابن العطار موافق لما تقدم عن صاحب
 القضاة وكذا في قولنا لا يشهد بالتفصيل بغير ان تستند الرغوى لشاهد واحد فيكون العقل على
 هذا الوجه وهو المنع من الشجوية جفك او تستند لشاهد غير عقل الوجه الاخر من وجه حاجه
 عنه ثم نفل في شرح الحق عن مسابك زرب انه يوقف في ما يغلب عليه من عرض وغيره بنظر
 عدل والاصول لا تعقل الا بشهادة من غير خبره وحيا كونهما في ابر الحاجب فان افاد شاهد فكلوب بالحق
 اوجب الى الجبلولة في المشهود به التوفيق لما عرفت من مراتب الشهادة شرع فيما يترتب
 عليه من قبل قضاها وكلامه صريح في الصعلة مفروضة واستحقاق المعينات واعتز في
 غير السلام طرأ في المصنف من الجبلولة بالشهادة والعجب هو الحال وهو ان لا تكون بشهادة من لا يعلق
 او بشهادة واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يجمع معه بل ذكر ان له شهادته الخ الت

في
 في شرح ابن العطار

وجعل لها النطق على العقدة في الاصول كقول القائل على العقدة في غيرها فاجبران من احدى عقدة
ما يبر غير من غير اداة او نحو هذا واما ايضا في يفتح عليه البيعة انه له قال لم يمكن لهذا القائل
نسوي غير الدعوى من غير ولا بيعة سماع ولا غيره الك وهو معنى قوله وان لم يكن النطق وادعى انه
يقع البيعة بموضعها فيما قرب من يومه وشبهه فانه يوفى فيه اليوم وشبهه كمل بيعة والى هذا
استدل بالبيعة الاولى ثم اخبر بالبيعة الثانية انه ان كان لهذا الموضع النطق من شهادة عدل واحل البيعة
بالسماع انه ابق له بعد مثلاً وزعم ان له بيعة ببلد اخرى واراد ان يقع فيقته ويخطا، ليذهب به لبلد
البيعة لتفسخ الشهادة على عيونه اجمع لذلك وادعى له وجه منه انه لو اراد وضع فيقته من
ويذهب به لبلد البيعة في الوجه الاول حيث لم يكن الا مجرد الدعوى فانه لا يجاب لذلك وهو كذلك
قال في الردة قال قلت من ادعى عبد ابي بكر رجل وافاع شهوده اعد لا يشهد له على القلع انه
عبد او افاع بيعة يشهدون يا اخي سمعوا ان عبد السرى له مثل ما يدعى وان لم تكن شهادة فلو حقه
ولم يبيعه ببلد اخرى بساأل وضع فيقته العبد ليذهب به الى بيئته ليستشهدوا على عيونه عن فلان تلك
البطوة بهذا كله وان لم يقع شهادته ولا بيعة على سماعه الك وادعى بيعة فريضة بمعنى اية يومين
والثلاثة جمساً وضع فيقته العبد ليذهب به الى بيعة لم يكن له ذلك من المواق وفي شرح الفتحة في باب

[illegible]

الرابعة لا تخرج مع من استغفرت من يده بل يكتفي بصحتها قال والقواب ان هذا مستلح من السلع الا ان يكون
 السبي بعبه اكل الشجر ونحوه بالعبه فيه تجزئة او يكون المستحق حرا فتجزئه حقيقته ومنها ان يحمل
 الخطاة جوس انهم يستقرون العدة التي توضع الفدية على يديه وسهوانه كان الاصل ان يحمل المستحق
 مثله ويوجب الاخر ثلثه صريحا منه الا انه عذر من يره لبا بجنس الشئ فجعل على المستحق من يره
 ضمان الشئ المستحق عدلا لير المستحق والمستحق منه ومنها انما كان المستحق منه بالانظار
 بالعبه او الالة وان كان الخبز بالعبه عند ابر القاسم جازيا بالار فاصح بله البايغ فانه يكون معن ابر القاسم
 بالعبه ومنها المستحق لا يملك يبيع العترة حتى يعز للمعسر وعليه بالبيعة لانه اذا حلف
 قبل الالة ابر بغير حرام بقتله بيمينه بالبايرة ومنها اذا اذاع الاستحقاق فقال للمعسر
 عليه انت عني يبر ان تشعل للمستحق شيعه وتبيع البايغ منك او تخرج البيعة ثم لا يقضي لك
 بالبيع البايغ اذا غلبت وبهذه المسئلة اذا عجز المستحق من يره عن الرجوع بالبيعة فولل قبل لا
 يتبع البايغ وقبل يتبعه ابر العترة وبالرجوع العترة المتبقي الرجوع هو اختيار الشيوخ بالالة ليس
 وهو دليل القوتة في مسئلة عيمون ابر عبد السلام والاصح في الغرض عدم الرجوع ومنها فان بعض
 الشيوخ ولو اشترى العترة من استغفرت من يره فلا يرجع على البايغ بالشئ ونشأوه بعهذ الك قبل وكثيرا
 ما يقع ان المستحق من يره يصالح على المستحق فيرجع بيها قبل ويقتل به انظر ثلثه في العترة وتكرره
 لكثرة تكريره وانظر اول نوازل الاستحقاق على ما اذا استحق دابة جوضع من يره فيبده فيقتلها
 وضرب له الادل وهو لم يدرم الادل وتلوم له وانقضى التلوم تجب للمستحق بالبيعة وثبها في دفع
 اذا لم يجل ودعا الى صرف الدابة واخذ الفضة اليه وضع فيها النقي جوابه هذا لان الحاجز تركه
 لتطهيره ايضا ثم في بقر جواب ابر الحاج ايضا عمن اعترف دابة بوضع فيقتلها وفيها ليشبه الاستحقاق
 فيها واجل فوعشرة ايام بزيادة عن الادل ثلثا ليس وما يقع الاخر واخذ الفضة النقي فيه
 ويحلف عمن اوسيه اذا ابراه شهيرة له فلا يصح اب تـ
 ما لم يجل فامل فك ولو كان منهجا ويحلف المطلوب ويحلف اب تـ
 واما اب فيما تولا من مـ ملات او الوصي با حله فيم الاجل
 اذا اطلق للعبه او لبيع البايغ مثلهم واخر فان كذا واخرتها يفت مع شاهدة ويستحق ما شاهده
 له به واما القبي التي لم يبلغ يفوز له شاهدة بها يفت هو ولا ابوه ولو كان ابوه يفت على المشهور
 وانما يفت المطلوب الرمي عليه ويسجل على القبي يفت اذا بلغ ويبقى الشئ الغنازع فيه
 يبر المطلوب حتى يبلغ فان حلف اخذ وان نكل بلا شئ به هذا ايضا لم يتعامل فيه الاب واما ما تولا
 الاب او الوصي من العترة ملات وقام له شاهدة فان الاب او الوصي يفت مع شاهدة ويستحق لولها ومحمود
 ابن عتبة اركان ما شاهده الشاهدة لبيع السبي فخر قال ابر القاسم يفت مع شاهدة بخلاف القبي
 فان نكل حلف المطلوب من يره فان نكل غر قال اصبح كلاله والذمي ومن العدة ان تشهد النساء
 لعبه او لالة فانه يفت ويستحق واما ارشده لغيره فانه لا يفت حتى يبلغ ابن المواز ويحلف له

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في عهد الخبير والصفيين
الذين لم يجمع شاعر واحد

الحق

[illegible]

...فمن سئل عن التوبة قال لا تصيب به فاصبر به فترى الله لك في الدنيا والآخرة

(الشيخ) أبو جعفر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل، أم الفاضل بطلان وعاصم في الدنيا

القول مطلقا غير مقيد بشئ، كقوله انت وكلمة او وحسنك جعلت في قوله كذا

بجمل من كان له الحق في الجوارح والاعضاء

... من بعد الويل ما كان نفسي اوسع داجون

افترار غیر المکتوفی الیه

ف
الوصي لا يعمل الموكل
الا بامر عن يمينه

عنينة العوكل تنفض
بالمشعر الوكيلة

اشار باليمين لقول ابن عربي وموافق لنفسه وقادروا خصم ثلاث محال من العبادات منها
الحق له ان يكون من يجمع عنه الا لغيره او من يجمع في ذلك ولا يجمع احد الخصم من سبع اراجه وله ان يكون
عنه ابن الحمار ويقره الحب انه ما استعمل السمع ليوكل غيره فلا يدخل منع وفلان ابن الحمار ولا يجمع عليه
فلا الاضطرار كما قيل الفتح السامى وجمعة تنازع صفة فجميع ومن قوله يتعلق بفتح و ثلاث
يتعلق بفتح او بتنازع والله اعلم وقوله في السمع والنسب كالحق عرقة ابيه واذا كان السمع ونسبه عذرا
بعد ان يوكل والتشغل السمع وبالجماء وحى لتو كمال واحد اوان يحضر والوجه اعرج في ذلك
اشار باليمين لقول ابن العاصم في عذرا واحد اوان يحضر والوجه اعرج في ذلك

[illegible][illegible]

فوق
انما اهل الحق الجاهل
يقتلهم ويؤذيهم
واحرقتهم

فَوَالَّذِي بَدَأَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْأَفْئِدَةَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَبْصَارَ

جامعة Aleppo
قسم اللغة العربية
مدرسة اللغة العربية

الغزو يمين الغدير

بالمزج

ثُمَّ
أَمَرَ السُّلُوكَ فِي الْمَشَارِقِ
وَالْمَغَارِبِ فِي الْمَشَارِقِ

فتح البوكيري

الديفتم

مفتي القضاة في اسبوعه
مفتي القضاة في اسبوعه
مفتي القضاة في اسبوعه

له ان يفتقر جوابه ويوكل فيه ان يجيبه فلا في التنصير واذا ادعى الى جن على نفسه غير العاقل
 بهم للمدعي عليه ان يوكل فيه ان يجيب عن تلك الدعوى باقرار او انكار فحينئذ لا يمكن من التوكيل
 حتى يجب ان يجيب حمله على الجواب بل لا يجب ان يجيب عن الدعوى فان كان له ان يوكل
 قبل ان يجيب الحق لانه قد يعجز عن الجواب او يوكل وقال ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي
 لان العلة فيه كذا وقال ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بالحقرة فيجوز عنه جملته فيكون له ان يقول له بعد الجواب قل الان ما كنت تلامر به وكيلك
 ان يقول له عنك بان ابراهيم علم انه ملغى انتهى وقد كلفه عملت دعوى ان الغول التي صدرت النسخ هو الذي
 صححه ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 التوكيل كذا قال ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 دعوى وان كان ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 انتهى واحكم من ذلك ان لا يفتقر الى تنصير
 وللشك في ذلك كذا من شهادته عليه السلام في قوله تعالى **وَأَقْبَلْهُ إِلَى قِبَلِهِ**
 وقيل على الاطلاق واما وكالاته وشبهه من التوكيل في كماله
 اذا طلب الحق من غيره ان يعطيه الرسم الذي افاض به عليه لينتفع به ثم يسأل العطاء عن نازله
 او لينقل ما شهد به عليه ان كان غافرا فحينئذ لا ينقل شهود ذلك الرسم شهادتهم الى هذه
 المسئلة لكونها مفقودة كمالها في نفسه بل لا ينقل ولا سيما ان حيف من النقل فخر الحق ونحوه وكذا اذا
 كتب احدهم نسخة مما له فيه حق فانه يجب ان يثبت له به كل ما يكتب نسخا اصوله وانما
 اذا نسخ بل يثبت له عطاء ذلك الاصل او يشتد من وكيل او وصي او فاضل فيستدبر فيه بيعة على المحضون
 فيكتب نسخة من الوثيقة او لا يباع او من ثبوت الكفارة فله ذلك ايضا ولا بد من ثبوت شهود
 هذه الرسم شهادتهم الى المسئلة انما يثبت عن ذلك من التوثيق به وعن نقل شهود
 فيه بقوله با كماله الحاصل النسخ بوضع الشهادة واجرة النسخ على الطالب له فان كان شهود هذا
 الرسم غيبا او موتى واجنبا فيرفع عن شهادتهم الى الاجرة فالاجرة على البايع كذا العرف
 محضه ووجهه ضاهروا له اعلم وقد استعمل كلامنا في ذلك على ثلاثة مسائل فكتب النصيحة
 ليسكن العطاء وكتب اخذها لبيتنا من ما شهد به عليه وكتب نسخة مقلدة له فيه حق من كماله
 ونحوها ووجهه في جميعها ظاهر جلي لا يخفى في افق الان الاعلى في المسئلة الثانية قال
 النصيحة المحمود لدين القامع الجزير ما فقهنا ان ادعى الحق الى تنصير وثيقة فله حق وقف عليها
 فله ان كانت مفقودة يعجز عنها بالسماع لم يملك تصديقه وان كانت كويلا وكثيرة الممان
 فله ان انتهى وقال ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فيمنع في وينسخ المكلوب فيه الى تدبيره قبل نقل الممان عن القاضي ابراهيم بن محمد بن عيسى
 العمل انتهى والى هذه الخلاف التي حكم ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير
 او المستقل فيك انما لا يثبت على الاطلاق ومن نازل الوعاوي والارباب

فقد
 اذا طلب الحق نسخة
 من الرسم

في الخلق الوفاة
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته
 ما نفعهم في عيادته

في
 اجرة النسخ من الطالب له
 واجرة الرجوع على من غاب
 او مات على البايع

في
 ان يستلحق

من العجائب

من العجائب ما نفعهم صبر ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عما لا يجب ان لا يخرج الوثيقة للمطالب لينتفع بها وليس له الا يقتل عنه وهو من حق
 الطالب انتهى وما رآه في المطالب الطالب الوثيقة على وثيقة خضعة وهل تضمن الدعوى بغير ثبوت
 نفع لان نفع من يقره اقل من نفع من يقره اقل من نفع من يقره اقل من نفع من يقره اقل من نفع من يقره
 الوثيقة في التوضيح قبل نزول الشهادة اذا اطلع على الغائب بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او اخذ له او عيبت عنه في داره او اخذ له في داره او اخذ له في داره او اخذ له في داره او اخذ له في داره
 خمسة افعال ما رآه في المطالب الطالب الوثيقة على وثيقة خضعة وهل تضمن الدعوى بغير ثبوت
 بلا يخفى ان الصلح من غير حلف ولا يثبت القيد الذي احث لا يثبت ان يبقى له به الغائب او يبقى بانه اعلم
 بما احث وانما يشهد به ذلك خوفا من موت الشهود فحق ينفع الغائب ولو في مبركة العفار
 او غيره انه للغائب اخذ له عنه وجعله بغير ثبوت ومقتضى القيد ان اعترف بصلحه انه وثيق
 فيها انه يفتقر من ذلك القريب والاجنبي فانه ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير
 يوكل من ينوب عن الغائب وهو احد قول من انما العاجشون وقاله اصبح وثالثها انه يعجز من
 اقامة البينة ولا يعجز من الخصومة ورايهم انه لا يعجز من اقامة البينة ولا من الخصومة الا بتوكيل
 الغائب فانه ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من الخصومة في العبر والاثبات والشوب وتوكل في هذه الاشياء فبوت وقول وتغيب ولا يفتقر
 من الخصومة في عيني ذلك الا لا بد من حلف به حبيب ومكوف وعلى القول بالانصاف
 جهل ذلك القريب البعير في البعير خاصة قولان من سمعوني في عيني البعير دون
 بعيرها وقيل في البعير وهو القامع من رواية الشهاب وابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير
 اقول كما قال في التوضيح لا يذهب سمعوني من تعاد الغول الشافعي وحاصله انه يمكن من ذلك
 القريب والاجنبي فيدعي ويثبت بوجاهة من الغاف في وكذا قوله اخذ له وعلى القول
 بالانصاف في ذلك القريب والبعير في عيني في عيني البعير وبغيرها هو من نفع كل
 قول فيدعي به لا يتم كماله القريب وقد استعمل البعير على جملة الاقوال المذكورة
 فاشترى الاول من غير ثبوت القيد وهو التفتيش كماله بقوله نفع وهذه الاشياء في التوضيح واشترى
 الى الشافعي بقوله لا يثبت من الذي يثبت ولا اجنبي وهو الرابع في التوضيح واشترى الى الثالث بقوله نفع
 من قول ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وهو الخامس في التوضيح واشترى الى الخامس بقوله في اقامة البينة ابراهيم بن محمد بن عيسى
 من الخصومة وهو الثالث في التوضيح وقوله والبعير بشره وقيل انما يثبت بغير هذا الغائب ان يكون
 عينه بعيرة اصل القربة فلا يمكن احدهم من الكلام عنه فيها ولا يثبت فيه ذلك ويثبت عنه فثبت عينه
 او يثبت قولان واشترى الى قوله في التوضيح حسب مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والبعير في البعير خاصة قولان ولم يذكر في الثالث سمعوني انه يمكن من القريب البعير دون بعيرها كماله
 تفقد جرحه باحق بالظالم الا ان لا يفتقر الى الاصل في عيني البعير في عيني البعير في عيني البعير
 عنه على وجه الحسنة فله ذلك انما او يثبت نوازل البعير من العجائب تستقيم قال العجائب في شرح قول

نفع
 من الرسم

وقع في سطره ابر الفاسم قال سمعت مكي يقول ان بشر يبيع نكاحا سببا فكتب اهره في القاحم البراءة
 من ارجح حق فيه ثم جاء في حق فيه لم يقع في اصل البراءة اسما فادعى صاحب البراءة انه قد
 دخل هو وغيره في البراءة قال يبيع بالله تعالى لقد دخل في حصة بنو بيسان من القحوق الخاسية
 دخل اشياء هذه ايضهم بل هو كمال من جاء منهم بعد ذلك في حق فيه شهواه اخرا ما يسهل
 لم يتجاسسوا اليهم بعضهم من تبيعة بنو قار ابن رشيد هذا يبرر الاشكال فيه ولا احتلال ولا خسر
 الحق الف عام الكالب به هو قبل البراءة وان كان قبلها في القول قول الكالب انه قد دخل في البراءة
 لا الحق في ادراكه في حال على رجل بنوا في حق في البراءة من شئ منه لا دليل على البراءة صحت
 قبله انتهى وقد كتب الشافعي في البيعة على القول الاول بر عده في قول الرسم الحق وبه البراءة
 وانه يبيع به كماله الكفار واجني الشيخ خليل انه يدعي على البراءة في قوله وار ابر قبله انما قد
 هذا او ابراهم كماله وقوله في البيعة بيعة يبيع في حق وجعلته والرسم خلافه في حق حالية
 ومعلوم قوله والرسم من يبيعها خلا انه انما في الرسم على اسما له البيعة فانها نفسها وهو كماله
 كما تقدم في البرزخ والحمد لله اعلم وعهدة يبيع مع يمين على الحق قوله بالقبول اوله ووكمل
 ولا يبي يبيع ولا يبيع كماله في قوله فانه يبيع في حق كماله في ان يبيع من له الملك ان يبيع
 فيا حيا او لم يبعها ان يبعها في ان يبيع في كماله في بيعة يبيع في حق وعهدة يبيع في حق كماله
 على من يبيع مديتها هذا وان يبيع موصوفه في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 ومستمدة التوكيل مع زايه جلد في حق في البيعة يبيع في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 ثم في حق في البيعة يبيع في حق او استحق من يبيع في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 الشئ غير في العهدة وبيعت في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 في القول في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 في البيعة في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 المتولى البيعة وكذا البيعة في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 عرفة واهل الحس القوي في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 من وكيل مقرر في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 اذا اخبره بذلك او حصل المشتري العلم بذلك من حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 البيعة لا على وكيل والى ذلك اشار بقوله وعهدة البيعة الى قوله والا فلا يبر ولا يبر من عده اخبار
 الوكيل المشتري بذلك جاز اخبره بكونه وكما او على ذلك المشتري جاز عهدة ولا يبيع على الوكيل
 ثم يشبه في انتفاء العهدة والبيع على الوكيل ما بعد التخاصون والشفا يترقب في انهم لا عهدة
 عليهم في حق كماله ولا يبيع على الوكيل المذكور عند كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 جاز علمه او اخبره به رجوع عليه واراد على انها جهلاء فانها على البيعة لا يبيع فان فخلا عنها سمعنا
 ان ظهرت عليهم رتبة والى ذلك اشار الناصح بقوله كما تولا في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 بقوله وخو عهدة نشأ الى قوله هذا الى ان العهدة والبيع المذكورين هما على الوكيل في حق كماله في حق كماله
 يبيع مال الغائب غيبة بخيرة او يبيع مال العهدة العهدة التي لا يبي في حق كماله في حق كماله في حق كماله

عليه

عليه وعهدة قوله هذا على من يبيع مديتها هذا وان يبيع موصوفه في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 المقادير اليه لولا محو به ويجلب على الكفران المراد به الدشرا من الناس لان فسادهم محو
 غايبا ثم اخبر الناصح ان الوكيل يبيع مال محو به في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 تولا ما شئ من مال كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 جاز علمه او اخبره به رجوع عليه واراد على انها جهلاء فانها على البيعة لا يبيع فان فخلا عنها سمعنا
 ان ظهرت عليهم رتبة والى ذلك اشار الناصح بقوله كما تولا في حق كماله في حق كماله في حق كماله
 بقوله وخو عهدة نشأ الى قوله هذا الى ان العهدة والبيع المذكورين هما على الوكيل في حق كماله في حق كماله
 يبيع مال الغائب غيبة بخيرة او يبيع مال العهدة العهدة التي لا يبي في حق كماله في حق كماله في حق كماله

في
 الوكيل المعجزة عليه
 العهدة في حق كماله
 العهدة

جان فانت هو متفلسف
في مشكلة الوطالات

[illegible]

عبدالله بن عبدالمطلب

عقد گواہ الحیدر

فجاء
لا يعصمكم من الله
١٧١ ان تفتنوا الغيوب

والجواب

فمن انشققت من كنه بنفد
ونفسه في بنفد النفس

[illegible]

تفصيل
أركان العقيدة
بالتفصيل

ف
ان يبيع خياريقا عمه مرمر
لبعض اولاده

القانونية التشريعية

على الزوجية والوثوق بتغيير القدر والمشرقة ان كانت وعلى ذلك جعفر باضا في الشهادة مع رتبة العلم
 بما الوثيقة ثبت بشوقها وعلى هذا فيه الخلاف في عدم اليقين بالبرهان في قوله بل فيح يتعلق بالاشهاد
 ومستند احاد الحكم ولزج يتعلق بمستند وكذا على غير سواء معقول يشعل والحق جمع عليه وكانت الحالة
 على ما هو اعلم من الاوصاف التي يحكي بهذا الاسطر وعنى هذا كالحكمة والحق كما تقدم وانما ينزل ذلك الى قول الامام
 ابي العباس جرد التفسير في باب السداد من العايق دفعه اعلى احوال الوثائق على ما يتفق الاشهاد
 واما ما يلزم فيه من غير وعكازة في تنصيصه مع رتبة الشهادة فيغير يثبت بثبوت الوثيقة الا ان يثبت
 للشهادة عند شهادتهم او يثبتهم بذكر غيرهم ومثله ان تعقد في الوثيقة اشترى على من يدين جميع الحكم
 التي يثبت كذا التفسير الى البديع فلان بل لا يتصلح من بلان او بالبرهان من ابيه او بالبرهان من جلال
 فان ينقص الاشهاد مع رتبة الشهادة بذلك ثبت التفسير المذكور وان لم ينقصه الاشهاد في بيع ذلك
 حتى يثبت عليه الشهادة في البيع او يقطع وتحصيل ذلك ان يقول بقدر تعلم الوثيقة ظهر على الاشهاد
 الغنبا يعبر بغيره عنها بعد ان يقرأ بها جميع جميعه من غير فهم واسمعه منها وهما حال النعمة
 وجواز الامم من غير وان جميع المبيع المذكور يثبت الى البديع على بل لا يتصلح المذكور بلان بلانها
 وهو بل لا يثبت على نفسه كما وثيق البديع فيه التفسير المصنوع او بالبرهان من بلان بلانها بلانها على
 نفسه من نعمته وجواز امره وكذا ذلك تظهر مع رتبة الايمان والتوكل والخصاصة وتقدم الغاية والقيمة
 ويصح الوحي والوكيل والحاض ومقدم الغاية وحاجب الوارث وصلحها بغيرها وتقدم التفسير مع رتبة
 بيع الزوجية وانما لهما في عقد الدفالة وتجديد الهدا او لليلة نبي وجميع ما كان من هذه الرتبة
 في كل ما كتب صراى ولم يثبت في سلامة بل الغاية له عبد الله بن عبد السلام رحمه الله واوثق به الى
 الشيخ بر سلامة ليشهد فيه وجه بالبلية كحكيكاته في تثبت له وحكي الكاتب ايضا الشيخ بن
 عبد السلام بان قال وبعثت السلام الامر بغية فانتفع ان يشهد بذلك وقاله حتى بالعتوى ولم يكن
 حينئذ مقيما بل على ذلك ان عيب السلام يقال له فلان بلانها الاشهاد على العتوى عليه من حيث
 الاحجاب والقبول وما ينصرف عليهم ذلك من الشروع والاسناد اليه فقلت فيل وكان الشيخ بن عرفة
 ينصبوا منتدع الشيخ بر سلامة ويجعل الحديث اصله وهو قوله عبيد الله الصبيح ابن الله فقال كذا
 ربه في قوله انه ابن الله لا يراه عبيد الله والكذب الجني عبيد الله وسيل ابن عرفة رحمه الله
 من حاضر كتب الى انسان فقال اني العتبه الزكي ثم دفع ذلك الانصاف للشهادة على يميني في ذلك الغلاف
 فهاذا **باب** في العمل على التزج بل التزج وهو من الغلاف كالحجوع عن تعدد بلان فقال
 هذا ان الغلاف ان التحلية اذلة تحت الشهادة وان لم نقل بذلك بل الامر سهل انتهى ولما دخل قوله
 سواء من الحلا ما ليس مفصوحا من اوصاف المشهور بلانها او بالبرهان وعنى ذلك مع تقدم وتقدم ان ذلك
 لم يثبت لا يشعل ولا هو مفصوح لا يدخل في الاخراج ولا بد من اعتبار في ما يشعول للشهادة له خلاف
 له على ذلك الخلاف بقوله وما سبق الخ وانما ينزل ذلك الى ما يوثق في الوثيقة بلانها كذا في العتوى
 ابن محمد جاز في الاخراج برعه وعنى كون المشهد جازي للتعرف عني يجوز عليه كذا في العتوى
 فيه في لان احدها ان الشهادة لا تتناول ايضا قال الشافعي وهو الصحيح وبه العمل والاشارة ان تتناول
 هو المتعارف ولز ذلك ما يجوز للشهادة ان يشهد على احد حتى يفر واسمه واسم ابيه وكونه جازي الامر كما يعلم

کتابخانه

فقال
مشارع عبد الوثيفة

في
عن قبة الدار والدار
الدار

[illegible]

فصل
اسم الحنفية وعلية
واليسع وجره

في
عن هذا الخبر

اعلم القواليس

محکم الدلائل سے مزین

[illegible]

في هذه المسألة
على من هو الحق

وقال محمد بن ابي جعفر الفايه مشهوره اهل العلم عن عتبة بن ربيعة عن ابي جعفر
ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
له واختلف في جلوسه اهل العلم ومشاورته في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
سبحون لا ينبغي ان يكون معه في مجلسه من يتخلله عن النبي كما هو اهل العلم عوفي روى عن جعفر عوفي
فان الكذب على علي عليه السلام وقوله مكروفاً في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
شاورهم انتهم من المواقف والمصالح والمفاسد في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
في المجلسين روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
فجلسوا به في مجلسه في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
عنه وروى عنه في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
غير الاول بعز الائمة انتهم من المواقف والمصالح والمفاسد في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
في السؤال عن اهل البيت والوجه وحضره والفيلا في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الا في المجلسين في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الحاكم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
عنه عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
العناصير الاول في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
خارج بلده او من غير الروايات في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الحاكم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الخطاب والمصنف روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الفايه في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
وانه لم يتصل عن الخطباء التوفيق في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الفايه ما روى عن الخطباء العلم وقد تقدم الكلام على ذلك في المسئلة الاولى وانني كيف جمع الفايه بين
الامر بمشاوره العلماء والامر باحضارهم مع ائمتهم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
او شاورهم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
يعضد به ويحرف واما العايشون في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الاعني قول مكروفاً في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
العازي ان قول مكروفاً في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
حضورهم ببسببهم محضاً حتى لا يمكنه التماس لعل هو فيه بل انه يرتفع الخلاف اي ويتبين الحشاش وقبحه
ان اهل العلم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
بل انه يرتفع الخلاف ولا يختلف في وجوب حضورهم انتهم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
واحضروا العلماء او شاورهم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
ما تقدم لا بعينه والعازي الوجوب وقوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
انها مستحبة او اولى انتهى كلام الخطباء في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
عن الامور في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي

في المشهور لايمة الفايه
في الخطباء

في قول الشيخ خليفة
على قول الشيخ خليفة

على

على الفايه امر في العفو ولا الجلاء يساع له التفتيح ان كان يرتجى به فكل ما يتشبه من القول والجلد
كما علم ان كل عمل من هذه الامور التي تنزل بين يديه ولا تجعل بينه وبين الله عليه وسلم من تباين احباب او قساح
ومن جعل اخلاقه او حاله في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
التي تنزه عن الوجوه الفاضلة في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
والعقل في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
له عايد كل والمعتد ان كل ما لا يجعل بينه وبين الله عليه وسلم من تباين احباب او قساح
والذي تباين في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
وفي العقل في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الجلد في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
وسبعة وهي الجهاد في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
فوله عايد عايد في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
واغوا في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
وهذا في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
فان ما خالف في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
عز الاول في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
عن عمر بن عبد العزيز في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
وروى عنه في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
المشهور في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
ان في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
تفا في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
والاحداث في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
يتقدم او انما هو ما يقتضيه قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
او انما هذا خاف من تقدم الشيخ في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
للمناس حقيقة اي تضمنه لهم الحقيقة وبتلك الحقيقة انه لا يغير على الله عليه وسلم حتى يثبت العدم اي
بينهما الحقيقة او الظنة ويظهر من قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
يعقل الوكيل من الظالم ولا يقبله من المظلوم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الوكيل من الظالم والمظلوم في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
الحديث في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
مقال لا تستحق حقوق الناس الا بالتقريب والقرب والسعي وروى وضاح عرابي عايد انه كان يحذف
الناس من المصالح في قوله ان ابا جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي روى عن جعفر عوفي
بهذه الكلمة يد على قول عمر بن عبد العزيز عايد الشيخ ويقول هي هذه ليست في السوء من الظالمين

في
المسألة التي يطلب
بها العقل منطوقه

والجواب ان قول الشيخ خليفة

الشفقة على الخلق

بقية التوابع من رتبة
الحيثية من حيث كونها

فصل في
الحمل والولادة
والجوارح

في هذا الحان الخصام وتنف
الغرفا ان يكون المشي

بر عبيد العزير رضي الله عنه تحوّل للفساد في زمانه يقول ان التلاوة يجب على هذا الوجه ما احدث الناس
 على ما احدثوا من العجوة والبرق من العمل من انواع الكفر بضرر الفخار من ادعاء من سلك به الا انه
 عيّن وحقق على ما لا يخلو في مجلس سمعوني فليس سمعوني بهجج فجاءه انتهي ونفذ في شرم الانبياء
 قبل هذه عن الشيخ الخزولي ان سمعوني في مجلس سمعوني بضرر الفخار من ادعاء من سلك به الا انه
 من الميراث حتى يثبت العدم من السجور جالس بكتابك يدرك انك من باب تحوّل للفساد افضية
 وبذلك وجه ما كان يفعل ابراهيم من التحليل بل لا يخلو والى هذا فصار التلاوة في البيت الاول
 ما يفرق وجاعل يدين وابطلا سمعوني قوله وان فهو الخ اشار به لما فعله عبيد الخ الفخار في السور
 ونفقه صاحب الربيع لعل عرف سمعوني واللفظ لعل الربيع فلان كان سمعوني اذا دخل
 عليه المشاهير ورغب منه اعراف حتى يستلزمه في رغبته بل لا يخلو ذلك به هو عليه وقال
 له ليس معي سر ولا علم ولا غيبك يا من ادع ما علمت وادع ما لم تعلم وكان مجلس في بيت في الجامع
 بعد انقسم اذ اوردوا ثمره الناس وكثرة كلامهم وكان لا يثبت عنده غير الخفي ومن يشهر بغيره
 في عواهم وسماح الناس نداء عنه لا يراهم ولا يسمع لغيرهم ولا يشغل باله امرهم وكان يكتب
 للناس اسما وهم في فلاح ليعلم يبريد ويرعونهم واحدا بعد واحد لان ياتي مقلد او متهوفا وكان
 يحسن اما يوجب بل في الفخار انتهى محل الحاجة منه وبرغب من الربيع وهو الخوف وانشاء بقوله
 فقلها لغول صاحب الربيع اعراف عنه الخ وصفي له سمعوني وهو انشأ لغول صاحب الربيع وكان
 يخلص في بيت الخ وقوله فقلها لغيره في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 بقوله اولاهم اولاهم صاحب الربيع وكان يكتب للناس اسما وهم الخ واللفظ نزع الشيء من رجايش
 فانه اخبر ابا الربيع وبجمله بغيره في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 كما علموا الناس في السماع : واحدا بعد واحد في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 الى حاله يدعي وان كل من يقرأ هذه الف خذ من هذه المسألة كلها من باب تحوّل للفساد افضية
 فاشاء بقوله ولما علم الى قوله بغيره في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 الخفان والتفات في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 بقوله فقلها لغيره في البيت لا الخفان ومن يشهر عليها كما تقدم عنه وانشاء
 ابراهيم شاهر في بيت الربيع السماع حتى يفتح اب فيقارن ابنه الصغير في علمه فيه فقال
 له انه جفيل وكان العفيف ابا السماع من الربيع في بيت الخ وما تقدم حجة لهذا انتهى وبيد
 فماتت في مسئلة ما اذا اريد الزوجة ان يحضر عنده فماتت في بيت الربيع فماتت في بيت الربيع
 ان يكون الاب ما مونا على التيباب له فماتت في بيت الربيع فماتت في بيت الربيع
 على التوسك في بيت الربيع فماتت في بيت الربيع فماتت في بيت الربيع
 غير بر حفيه وضعها الملاح على يبريد من يبريد في بيت الربيع فماتت في بيت الربيع
 الفيلسوف رحمه الله ولا تشهدت انوا ما وصفت عندهم ثياب بنت تهم خبيثة عليها فباعوها
 واكوا ثمنها وتحزوا لافها منهن لفتن خات ابراهيم انتهى وانشاء بقوله كما فعلوا في بيت الربيع
 لسلح الى ما فعله صاحب المعيل بعد خواتم عشى كراسا من ترجمه نوازل اليسوع وبجمله في بيت الربيع

في
 حله رجل بالعلم في مجلس
 الفخار الخ

الاما

في
 قول العفيف
 الفيلسوف

بحضرته

بعض من بيع المعلومة للفاصل وهي يتساقط في القسامة وعدم القيمة من يجوز ولا جاز
 جاز للبحر في انك على مذبحك وقد منع بيع العنب من بعض قسما ومسبيل في بيت الخ
 في البيع السليم من الكمية وعصاة الاسلام وغير السليم من كل ما يتساقط في بيت الخ وانشاء بقوله
 واحلاف مكسب بزواج ينفذ الى اطلاق الى جيل بطلاق زوجته فتشدد يد اعليه ليعتق من اليد والحق
 اموال الناس من حيلة ما احدث من الفضاة لاجل ما احدثه الناس من الجور وقد نفذ في حلال العفيف
 الجوز له روي ابراهيم عن ابن عباس انه كان يبيع الناس بالطلاق فلان في كثره سمعوني فقال ما رايته اخوه
 الاس من عمر بن عبد العزيز تحوّل للفساد الخ وانشاء بقوله وقد قيل في المعروف بالعلم والربيع في البيت
 الى قول ابراهيم ونفقه للمغيرة البرز من عرف في القسامة بغيري الى الجامع دون الفخار في بيت عليه
 الفخار في بيت عليه وانشاء في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 عرو في القسامة واللفظ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 تشبهه انه ما احدث بغيري في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 ولما لم يسمع من بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 ما احدث في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 ابراهيم في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 نفي الخ من بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 والقباس اقاما المستند الى بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 علمه على بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 في قوله في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 صلا الله عليه وسلم في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 على انه واجب او مستحب سواء بعد على غيره او لم يفعل ولا يخلو من بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 من جزيرة العرب وقتل الترك لما كان معجولا بامر له في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 الفخار في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 وقول عبيد الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 قال الله تعالى في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 كما اخبر به عبيد الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 المعوية وروى في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 الاذاري في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 يكن في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 الرسوا في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 قال البرز في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 جملنا في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ
 الدعاء على هذه الكيفية الخاصة في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ في بيت الخ

في
 عن بيع العنب من
 بعض قسما

في
 من عرف في القسامة
 بغيري الى الجامع

في
 كل محنة من عنة

المكتبة

ف
الفرز أو العهد بالظلال
من باب الحذف على
البعثين بالبعث

✓

فوق
لما ثبتت النطق بال
بداية والاعل
حلي او ابي

جزء من العمل بالقرآن
السمو محمد بن عبد الله
مولد في سنة ١٢٤٥

[illegible]

مكتبة دار الكتب
التي هي دار الكتب

فقد
اشهد ان لا اله الا الله
يا ايها النبي صل على محمد

عمارة السيد

عادة المصارعة عندنا ان يمسك برة في كل شهر وقد قلنا ان الامور لا تقضى بها اقل من ثلاثة اشهر
 وعلى ابن العربي هذا صريح ما عرفت من ان المدة لا تقضى بها انقضائها اجماعا فليس ثلثة اشهر
 والطاهر الثلاثة للشهر فيستعمل في انقضائها وعده انقضائها بان قال ان يمسك برة في كل شهر
 لم تزوج ولا يقول ابن العربي في ثلثة اشهر من غير ان يمسك برة في كل شهر فان يمسك برة في كل شهر
 عدة الافواه والوضوح بقرينة ما قلنا والعمل بعدنا على اعتبار ان ثلثة اشهر فان يمسك برة في كل شهر
 ولا خلاف في ان ثلثة اشهر في كل شهر وعلى البيع على التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 ثلثة اشهر انتموهن انما ثلثة اشهر في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 تدريج الشهادة الا في موضعين احدهما ان الشهادة في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 كذا كتب عليه الفاضل وزاد بعده ما قلناه فثبت جريان العمل بقاسم في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 يقولون وتاريخ تسجيل المراجعة تلي في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 ونظرا لاجتماعنا للرجوع الى بيان الامور التي هي لغوثة تعالى والذين يبرمون في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 لهم شهادة في الجواب انما استشهدنا منقطع انك في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 للباسا وغيره او للباسا في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 فقال ارجت اجلاء السنة انتموهن والى اعلم اجلاء امرا في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 لان مكتوب العمل فهو كقولهم في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 بهذا اشارة لقوله وترك لعان مفعلا للباسا وانظر في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 او هذه اشارة لقوله وترك العمل بترك العهد في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 فعلم ان ثلثة اشهر في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 وعلم ان ثلثة اشهر في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 الشراء ويغض عن هذا ان يمسك برة في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 يقولون وعنده بالانفصال عن كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 الساعات في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 وخبرته الغير يتصرفون في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 عشرنا اربعة الفاضل اصره ما من له في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 في كل سنة ويسمونه في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 المسمى باللعن لا يتوكل الا باللعن في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 ان يترك توكل عن كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 فافهم وهو له في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 الضامنة في كل سنة الى العرج في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 العشرون ولا يمسك برة في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر
 بالثلاث اولى لانها تسلم ان ترفع عن نفسها في كل شهر وعلى التمسك مع في الشهرين والثلثة اشهر في كل شهر

جوز القمل بنفري
العمدة

فصل في معرفة قوتها للاشجار

المجلد الثاني

فوله

فقد قطع الزمان

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه
تفسير القرآن الكريم

بدا فنقاه العرف فما انقضى العرف صحتة با حجة بصفته ولم يمتثل له النافذ في الشيء وكما
كما لا نفقة والبيوع وقوله وما انقضى العرف بمسألة وانما انقضى العرف بمسألة على وجهه فاستد
بدا حجة بمسألة ومثل له النافذ بالبيع والحرف لا العزارة وبيع ثمار الرديف العتق وعتق
وقد بدأ صلاح تلك الأنواع دون عرف والمفارقة والتمثيل ذلك اشار بقوله بمسألة بالحق
التي لا غم اسر فواسر معكوف على بيع تجزؤ العرف وما انقضى العرف وقوة تارة صحيحا
وتارة فاسدا با حجة فيه بالوجه الغالب فيه والتم النافذ ومثل النافذ لم يحد وجهه وهو
الغالب وقوة فاسدة بالرهس وبيع التمثيل والفراض والمشاركة والتمثيله اشار بقوله
والغالب اجلاء الرهن والتمثيل فراضا وشركة كذا الشيء وكان العرف بين هاتين اعني ما العرف
فيه القسامة وما الغالب فيه القسامة الاول لا يقع الا باسدة او الشك الغالب فاسدة، وقد يقع
صحيحا بموازاة الرهن من العبادات جواب لا يبرهن ان الجاني من عقوبة المثل تولى على ما
يلحق علاج سبحة وسبعين ومائة مائة التي برهنوا بالبرهان مع شرك العتق وقولون ان الشهود
لا يشهدون على هذه المسألة يجوز ولا يشهد عليهم في برهنها اليها ويقطعون العدلي والبرهان
فالاول اسلاف جرمه بل خلاف ورين الجاهلية فالوجه بعض السدة تلي في سعة أقل وقوة على
من الاول التمسك بالعرف والعرف يعرف في هذه الامور لا حواجة اليه وقوله وكما لا يحد في عرف
صحيح وغالب العرف يشهد كرهية وانما انقضى العرف فيه وقوة تارة صحيحا وتارة فاسدة
يعمل فيه على الوجه الغالب في هذا ان شهادة العرف انما تعمل باليمين بمعنى ان القول قول
من شهد له العرف للشيء يمينه لما تنفذ ان كذا الشاهد هو الوجود على المشهور وعلى انه كتمش
من لا يمين وان العمل بما انقضاء الوجه الغالب لا يبرهن من اليمين ايضا لا حتم ان وتنع على
الوجه الثاني بقوله صحيحا يتنازع فيه لا تضاد فمضاد وضاد عطف على صحيحا وكذا الذي عطف
على جاحظ وضعي فاسد العرف الغالب اي انه الغالب فاسد الرهن وما عطف عليه وانما
للغالب بالبرهان والنسب في نسخة النافذ والاسباب جمع لب وهو العطف النافذ على
والوقوع والامارة وقوله في لزوم التوثيق اعني قوله هذه الاعلان النافذ بالبرهان لا يجوز له ويضطر على
الكل فيه مع اهل التوثيق فهو توثيق لما يذوق به العهد بقوله عليه والدا علم **فصل**
في تسمية اهل التوثيق وانما عمل بالبرهان من الكتب فلا في الوقت والترك واجل
فيكون العيب الرابع في تسمية التوثيق وضع خلاف في العداق مضملا
ومن بقوله في تسمية السبب التوثيق فيقول نكاح واكتبة مضملا
في عقد نكاح البكر لا اليه **سها** اب على حي بلا عينة **فصل**
تسميه معناه تيقظ واحضار منك والهمزة في الالفاء وذا بمعنى صاحبه والتوثيق مقهور وثق
الشيء اذا اشهر ورهنه لا ينفقت ويذهب سميته التوثيق اي القوة من ذلك لانها تترك المتعاقبين
اوس الذين يسميه ما يبرزه ومعنى قوله ان كاتب الوثيقة ما صور بان يكون في العينة وبما له وكبير

فصل
الروایة بعد الشرح وحق

واندر شاه

فمن أختلعت وأتتقن
الفرج بعد ذلك

فصل
القيح معور زوال النطفة

یہ ہے

فبما لا ينفع عباد الله الخلق بالخلق

فَقَدْ

ما يعقوب بن شريك الرومان

فقد
لديشهر محمد بن الرضا من الغلاة
الرجعي ان مقلد شهره وان

بيع او حي من قبل الالب
بالتصحيح

فَقَالَ
يَسْتَنْبِطُ الْاِسْتِغْرَاعَ وَالْاِ
يَعْلَمُ وَنَحْوَهُ

فصل
کسماریک (یعنی شہابی)
عن کسماریک

يوجد النظمه ونظمها
والنظمه من

به التبع بالمرحوب العين جازية والايات الاعظم سهلا يتبع بانفاق وثا يعرف
عقول بل جيب والديس السادة الخ اقول الشاهد شهادة في جوابه انما عن الغلط
بالايات لا يفتر عن ادراكه وان يفتر فان الخ في حقه فيه واستثنائه من ذلك جواز التبع
الشاهد برأيه المشهود له ان يحكي الشاهد عن الايمان ارجلا او عسر عليه ذلك واحدة الشاهد برأيه
وان يحسنه ذلك عليه او كان للشاهد واحدة لم يميزه الا بتفصيل برأيه المشهود له وهذا اذا كان التبع الشاهد
من كان قريب واما ان كان بعيدا بحيث كان بينه وبين القاضي مسافة الفهم فيعجز التبع عن التبع
بالايات بان الرادح وهي المراد بالانفاق وان الخ يخرج الى ذلك وهذه المسألة بتفصيلها التبع
التبع خيلين بقوله وان التبع في ج الاوكوبه نفس مشبه وعدم ابنته لا كفساد في الفهم بله
ان يتبع منه برأيه وسجفة وهذه الحق بعينه هو ان غير القاضي بقوله معناه مع الدجة وبان
به سببية وصغيره لا اء والتبع نايب هذا او يقولوا اول المرحوب يتعلق بالتبع وقوله
والايات وان يحكي خبرته على المشي اطا وكانت له اية بالاية بالاية يتبع بشيء ونايب
سهلا يعرفه على التبع بالمرحوب قوله ولو يعرف الخ هو قول صاحب الفهم المتبع في البيت
السادة ولا يقع التعريف الخ والمعنى ان الشاهد اذا كان يقيم في المشهود عليه فانه يفتتح به
التعريف به على المعنى والافاد الخ يثبت به لزم ذلك بل انما كان حضور التبع في ذلك
فيه بقوله بل جيب فان لم يجد ذلك فانه يقتصر على الايات في حركات المشهود عليه وفي عفة
في الجايب بهلاء الخ ايات السادة من الفهم في التعريف كحساب فيه واجداد ولا بأس بفلسفه
منه بدقتنا قال يبيح اعلم انه لا بد من الشاهد من الخ المعنى في الفهم في المشهود عليه وله
جاء سلف في ذلك من الفهم في الابن عرفة والافهم ان الشاهد اذا كان معنوم الفهم والتبع في
شهادته وان لم يذم في معناه ولا تعريفه والارادت الا ان تكون على مشهود معروف وهذا قول
بالتفصيل وقيل انما شهادة شامة مغلطة وقيل بدلالة بالافان الثلاثة ووجه القول الشاهد
بانهم اذا لم يكتبوا معية ولا تعريفه اذا ذلك عن ان المشهود عليه اوله معروف عندهم فلان وهذه
يعدون كتب المعنى في الشهادة على الخلقة والفضات وسماء الزوايا والوات من الخلقة وهذه
بعد الوقوم والنزول واما البنداه بلا بر من معية غير المشهود له او عليه واسمه ايضا فلان ولا يقتضي
بذلك الخ معية في الفهم يعرف المشهود عليه بعينه بفهم ولا يعرف الفهم ولا شبيهه الا ذلك يتنقل
من جوه اذ من الجايب ان يجرع فيتمسك به باسم غيره ليجيب عليه فلا لا يقتضي بذلك وقد تكون
المرأة فيتمسك غير المشهود عليه باسم ذلك الغايب فتفقد البينة على الغايب ويحكم عليه وهو
لا يشهد وليس هو المشهود على معية بانه لا يغير وعينه ذلك من الجوه من السادة فانه في التبع
وكذا لو عرف الاسم دون غير كماله كان يسمع من رجل مشهور ولم يفتح على عينه فبذلك له
بلان ولا يشفر وعينه تعرفه لا يوجب العلم بعينه بل لا يفتح على تلبية الشهادة في المعنى في المعنى

فصل
على المسمى في التفسير

[illegible]

می قریب

فصل
از شرح بعضی از
معانی کتب معتبره

فوق
الشهادة على
المسجد في

فصل في معرفة الواحد

[illegible]

عشر وهو العقد الحفيد الرابع

فصل في بيان
ما في أول الكتاب من
أمر الله عز وجل

١٥٦

عمر محمد

ارامی

[illegible]

بإلحاح الملك العزيز
والعبد المذنب
فهم في العزلة

الذي يشارك في تفسير
العقود

وعلاية ما تعلق اليه فترى في جوارحه العصبية وتفسير المعنى باليد مخدأ من الجمع بين هذا القول وبين السلكين
من العقوبة العالية من غرام المال أو حراق البيوت والنجاسات فانه يحسن اجراءه عليه مع ضرب من التسلية
لما انه امر طاهر لا يخلو عن الاذى عن النفس كما فعله في امر المتشاك من التفرق بما يشاء له ولما
انهم راى حتمية بد الدولة بما ياتوا به من سجون اليه وحسنه هذه العمل النقي بما قول الله والبركات
الوبر والمصلحة التي لا يبلغ عور هذا صبار من سجن ولا يقتصر الى كسر الجز ومهد الاعلى حتى من عيسى
بازنري علة ذلك وهو غاية العقوبة والحق الوان يستولى الفساد المحذور ويستعصم الخوف ويهضم البسالة
في الخلق وقد علم من الطريقة الاعتقاد برفع العسله ومنع ما يشوبه من على العسله بما امر المعاش والمعاد
حق ان الكس الشريكات ان اجتمعت عليها العدل ووافقت فيها الشرايع الدار والاول وان جعل
تعاروا وجاء به باب العقوبة بالمال والاقرب به ذلك ان يقال ما خرج من العقوبة العالية هو على مسبقين
الاول ما يرجع الى حراق النجاس والبيوت وكسب الالة التي يقطع بها الطريق مثلاً ما كانت الجندية قطع
الطريق مثلاً وهو ذلك والفسخ الشايع اذ لا تعلق له بنجس الجنانية ولا مناسبتة فيه لها بل اذ
الفسخ الاول فانه مما يغركه به سلك العقوبة بالمال والمقصود منها اطلاق المال اليه وتعت
به معصية الله تعالى وحصل به الفساد ورتب ضرره على المستعير فلان الشيخ ابو السعدان الشافعي
وهي شايعة عند ملك انتسبوا ولما احدثت على كل حال من ذلك ما جاء عن علي بن الخطاب رضي الله
عنه انما حرق بيت رجل من قبيلة بني النضير وبيته استغفره فان بيع فيه الغني موجود بينه وبينه فليس به
محرق بيته وقال انت في بيتي لست في بيتي ويشهدا وحكي ان سبابة عن يحيى بن يحيى انه قال ان ابن جعفر
بيعت النصارى والنجس كحريق عيسى بن مريم بيته ويشهدا وحكي يحيى بن يحيى انه بلغه عن جعفر بن الخطاب
مولى ام خالد السعدي ان جعفر بيعت المسلم النصارى في بيع فيه الغني فلان ابن النضر والمقصود
بذلك ان اخراجه من البيت كما يخرج من الزمرات والجسور من بيتهم كما يجوز اخراجه واكرامه عليه
او بيعها يجوز اخراجه بل حرقها حرقا حراق البيوت على العقاب على الجعاعات فالاول والاصل انه اذا كان
المقصود اخراجه من البيت جاز الوصول الى اخراجه بما يتيسر للبيوت وقت الحكي ذلك المالك يحرقه جمع
المعسرة لا يلبس به ولا سيما اذا كان مع العسيرة بلغ لا يظلمه في التلصص على المعصية وهو عقوبة
بلا تلاف عمل المعصية انما هو وهو حصر في الجعة وبيعها ولا اشغال في ذلك ولا يفرق بين الحرق
وتحليل امر الشجاع صريح في عمومه في امر العزاة والجسور وهو ظاهري فان جميعهم ويؤمهم في ذلك
العسله والارض وجميعه لا سبابة ومحمد لما يخلصونه ويحفظ لما يخلصونه من الالة العتة العتة
ومعتصم لهم بالزنا منهم حتى انوارها هاروق في اعرافهم يسيرون وفيها مع تشديد لهم وكسب تشوكتهم
ويستعصم عنهم ويراب العقوبة بالمال فيلزم ذوق العسله بما روي عن مالك بن انس في باله والحق عيسى
والفسك في العتية يسير على عيش من الغير انما يفسد في ذلك ولا يفرق بين ان يتلف به علسا
المساكين بخي نفس اذا كان هو الذي غشيه فلان ابن رشيد رحمه الله لم يري ملك رضى الله عنه ان يحرق الزعفران
المعشوش في الزعفران المعشوش على ان غشيه فلان ابن رشيد رحمه الله لا يفرق بين سلع الذهب وان
يضر من الذهب والذهب وان يضره في ذلك على المساكين اذ ياله بسواه كان علفه فيه يسير او يضر

79

في
الغفران
في

حرف بیفتا الخطار

تصویر از غیر الفیاضه نقل
از جناب سید محسن حسینی

التزم جماعة من اهل اعمق
احد من بيعه كذا

1894

بسم الله الرحمن الرحيم
وحمل الله على سبيلنا محمد وآله وصحبه وسلم آمين

[illegible]

الجاهل بغير نظر صحتها قبل العجى بل عنده النوع والصحة جازات الفهم عذوة فبشكت من صهرت
 فبن العجى لم تنظر صلوته قبلتها حتى تعلم انها صهرت قبل العجى وتصور يومها ان كان من مطلق
 ونقصه افضيا لها الجمل الثاني من النجاس وهو الماء حقل غير زايعة على سنتين يوما
 على المشهور ولا حد لافه جاز انقعح من النجاس ولو قرب الولادة اعتسلت وصلت ثم ان
 عاودها جاز جاز كل من بعد صهرت تاح وهو خمس عشرة يوما كما تنفذ وهو حيق وان عاودها
 قبل صهرت تاح فهو من النجاس تنقحه للدم الاول وتغير ملحفة تلجى من ايداع حتى تبلغ
 سنتين يوما جاز تاحى فهو من استخاضة وان اولت ثوة غير واحد بعد واحد وضمت
 من الولد الاول الدم الولد الثاني لا ان يكون يبر وضع الولد الاول سثون يوما فيكون الثاني
 نجاسا اذ لا تنقحه للاول والدار مع الولد او بعده فهو من النجاس والماء الذي يفرق الذي يخرج
 قبل الولد يجب منه الوضوء والا فصحى عنه ابر شدة انه لا يجب منه شيء تنبيه كثير من
 جهالة النساء ينكرن الطهارة بعد انقضاء من النجاس قرب الولادة في عمنى انه لا يجب
 عليها طهارة مرة من النجاس سواء رأت الدم او لا وهو جهل عظيم وحكمي حسيه وقد
 نية على مثله ابن تاجي رحمه الله تعالى الجمل الثاني من النجاس وهو الدم وهو اللعاب الخارج
 من الرحم بسبب علة او مساج مزاج زائد على اصل الحيق واحدة النجاس ولا تنكرى الطهارة
 لأجله ولا يمنع شيئا من موانع الحيض التي ذكرها ولا يجب منه وضوء ولا غسل على المشهور
 اذ هو شبيه بالدم الخارج من سائر الجسد كالمزاج وشبهه لكن يستحب لها ان تنظف قبل
 صلوته وتذالك يستحب لها ان تغتسل عند انقضاءه لانه شبيه به الحيض فيجب لا يستحب
 لها الغسل واعلى الاستخاضة لا تنقفل عن حكمها مرة استخاضتها الا اذا تغيرت عاودتها
 انتقلت بثلاثة شروكه الاول ان يكون الدم يخرج عن صفة الاستخاضة الى جرح الحيض جاز من الحيض
 الشوة عليه فقيس وجع الاستخاضة اجمعي وفيه بدل في يتقنه الدم فيثبت مستخاضة الثاني
 ان تكون المرأة معينة وان تكن المرأة نقيية لا تستمر اذ على حالت واحدة بقيت مستخاضة
 الثالث ان يمضي لها من الاستخاضة مقدار اقل الطهر وهو خمسة عشر يوما واذا لم يمضي
 لها خمسة عشر يوما لم الاستخاضة فلا اقل من سواء مئزته اذ لا ينبغي كذلك مستخاضة ولا
 قوتت لها هذه الشروكه الثلاث انتقلت نحو الحيض والاجل **فصل في موانع الحيض والنجاس**
 اعلم ان الحيض والنجاسة يمنعان الطهارة وجعل العود منقضي الطهارة ولا تنقي الطهارة ومن المصنف
 والطلاق فان لم يزل في الحيض في الطلاق ويعبى على الرجعة ما لم تنقضي العدة من الطلاق والودع في البرج
 باجماع العلماء وربع الخوف وخول المسجد والفواف والاعتكاف جهنة العشرة مشق
 عليها وتذالك على المشهور وحققها يتيقن بعد صهرت هلم الدم وبشر الفهم من الدم والغسل
 والودع يباح وازا راي ما يبر الشرة والرجعة وجوب العود والفضاء انما هو بمر جريد
 وربع حرك الجنابة اذا كانت جنباً جازت وازا راي ان تغتسل من الجنابة جان جنباً لا ترتفع
 مادامت حائضاً على المشهور في الخمس مسداً بل كلها بهذه خمسة عشر من موانع الحيض
 والنجاس العشرة الاولى منها تنجى فيها والافمنة مختلف فيها والمشهور المنع **فصل**

في قوله الطلاق في الحيض



في بيان

في بيان سقوط الطهارة بسبب كثرة الحيض والنجاس في الوقت القزوين وبيان وجوب الطهارة بالمشهور
 في الوقت القزوين ايضاً وهذا العمل اليسر جدا واعلم ان الوقت القزوين في المصنف من الاسرار الا على
 ان طهارة النجاس من الطهر والعصم المذموم وبم القرب والعشاء الى طهارة العجى ومعنى القزوين
 ان الحجاب القزوين سات اذ لا تقوى اية الطهارة تكون اداة برغي التي تختلف غير ما بين احدى ركعة من
 الوقت القزوين في المصنف بعد احدى ركعة لغزله طهر الله عليه وسلم من احدى ركعة جفته احدى الطهارة
 واما المشهور فتارة مع الطهارة والعصم والمغيب والعشاء فيسقط ما بين ركعة من ركعة على طهارة الطهارة
 الاولى على المشهور واما اصل العز من حيق او نجاس وشبهه هلم من الدعة او المعقوفة في كتب
 البغية ومن ذلك الوقت القزوين طهارة الطهارة تنسك عنه بلوحا حقت او نقيست وقد بقي القزوين
 مفطر خمس ركعات فلا تلي جاز القزوين والعصر بسفكها عنها وان كانت على حية نيل في الطهارة
 الى الوقت القزوين بعد سفك عنها فصول العز في الوقت وان غاب مقدار اربعة ركعات
 فلا تلي الى ركعة سفك الدم وتخلت الطهارة في الركعة منقضية بعد صهرت هلم وان كانت
 او نقيست وقد بقي مقدار اربعة ركعات فلا تلي جاز القزوين والعشاء بسفكها عنها وان
 بقي مقدار ركعات جاز الى ركعة سفك العشاء وتخلت الطهارة في الركعة منقضية عنها وان
 بعد صهرت هلم ولوزال العز وكهت الطاهر والنجاسة وقد بقي للغروب مقدار خمس ركعات
 فلا تلي بعد مقدار اربعة ركعات منقضية من غير تراخ صلت الطهارة والعصم وان بقي مقدار اربعة ركعات فلا تلي
 ركعة صلت العصم جفته ولوزال العز وقد بقي للعجى مقدار اربعة ركعات فلا تلي بعد مقدار
 زمان التقيهي من غير تراخ صلت الطهارة والعشاء لانه تدرى الطهارة بثلاث وبقي مقدار
 ركعة تدرى بها العشاء وان بقي مقدار ثلاث ركعات فلا تلي ركعة صلت العشاء جفته
 وبالله التوفيق للرب غيب ولا يعسود بلحق سواء انتسب والحمد لله رب العلمين
التعريف بالراوي من روى عنه هو ابو جعفر احمد بن يحيى الرازي هو المصنف جون بيلاب العقيقة
 من المسمان وهو اخي القبطية الرابعة من القزوين وهو الفقيه في كتابه حيث يقول
 وقال الراوي لم يبلغه الحديث وهو الفقيه الرازي البشير بلحق به الولد نفس ما فيه سير ابا
 العباس على حاشية الدرر المكنونة في نوازل ما روت انتسب **اجابة في التعريف بالراوي** هو
 ابو جعفر محمد بن جبر بن يحيى سنة عشرة وثلاث مائة وبسنة سنة وشمانون سنة وكان فقيها
 عالما مشظولا بالعلم وكان عضواً لا يلقى النساء ولا حل فقد سر اوبله على حلال ولا صراخ وله من التوليد
 مديع الناصر عن فرائده ففلا عن لايمة منها تارة في العلم خالوا في كرم يكون قال في الف جرة كل جزء من مائة وخمسين
 ورقة فلا لواء مثل هذه الترهيب الاعمال في قصص في مائة مجلد وكذا الك ليعين الفراء والف واختص في
 مائة وعشرين كتاب من تواليهم ففعل الله به ما يشاء